وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر الأكاديمي

الشعبة: علوم تجارية التخصص: مالية وتجارة دولية

تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و أثرها على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر 2006-2016

مقدمة من طرف الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

رحو وحيدة بن حليمة سليمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر – ب-	مستغانم
مقررا	بن حليمة سليمة	أستاذة مساعدة – أ-	مستغانم
مناقشا	بلعياشي بومدين	أستاذ محاضر – ب-	مستغانم
مدعو	/	/	/

السنة الجامعية: 2017-2018

الشكر والتقدير:

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة غلا برؤيتك.

الله جل جلاله

الحمد لله الذي أعانني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع نتوجه بشكر خالص إلى الأستاذة المشرفة بن حليمة سليمة التي لم تبخل علينا بالتوجيه والنصح وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة على قبولكم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى والدي خاصة وإلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

شكرا

الإهداء:

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى جميع الإخوة والأخوات الأعزاء

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى كل الأحباب والأصدقاء

أهدي هذا العمل المتواضع

وحيدة

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة	07
02	مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر	13
03	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2006-2016)	49
04	الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2006-2016).	50
05	وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية بمناخ الاستثمار خلال الفترة (2006-2016)	51
06	ترتيب الجداول في مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : (خلال الفترة (2006-2016)	52
07	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بتونس والمغرب خلال (2006-2013)	53
08	ترتيب الجزائر مقارنة في مؤشر التنافسية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة : (2006-2016)	54
09	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة (2006-2016) حسب أهم الدول المستثمرة فيها	55
10	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر(2006-2016)	57
11	تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي ونسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي في الجزائر خلال الفترة(2006-2016)	58
12	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :(في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	60
13	مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص للعمل خلال الفترة (2006-2016)	61
14	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي للفترة 2007-2014 بالنسبة المئوية	63

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	أ
الإهداء	ب
قائمة الجداول والأشكال	ج
الفهرس	د
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي	
تمهيد	04
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي	05
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه	05
المطلب الثاني: المناخ الاستثماري	07
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المبحث الثاني:التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد	13
المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي	13
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات الدول المضيفة	15
المبحث الثالث: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر	16
المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	16
المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	20
المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	22
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية (الإطار النظري)	
تمهيد	27
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية	28
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	28
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية ونظرياتها	29
المطلب الثالث: الفرق بين التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها	35
المطلب الرابع: مصادر التي تمول التنمية الاقتصادية	36
المبحث الثاني: قياس التنمية الاقتصادية	38
المطلب الأول: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	38
المطلب الثاني: التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية الاقتصادية	40
المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية	41
المبحث الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية وتحدياتها	42

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية	42
المطلب الثاني: معوقات وتحديات التنمية الاقتصادية	43
خلاصة الفصل:	45
الفصل الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	47
المبحث الأول: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	48
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	48
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية	51
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر	54
المبحث الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية	58
المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي الإجمالي	58
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي	58
المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل	59
المبحث الثالث: الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية	60
المطلب الأول: المؤهلات الخاصة لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر	60
المطلب الثاني: معوقات تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر	63
المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	64
الخاتمة	66
الخاتمة العامة	67
قائمة المصادر والمراجع	68
الملخص	

مقدمة:

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي باعتبارها أحد أهم المحركات الأساسية للتنمية في كل اقتصادات العالم وذلك لدورها الحيوي والمهم في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبيةالمباشرة، وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلية، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام سن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم.

الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، حيث عملت في الفترة الأخيرة على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه، فإضافة إلى ما تملكه من ثروات طبيعية هامة والموقع الجغرافي المتميز، هناك مقومات أخرى لا تقل أهمية منها الحجم المعتبر للسوق الجزائرية والحجم الكبير لليد العاملة، لذا بادرت باتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة بيئة الاستثمار من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير مناخ الاستثمار التي من شأنها إعطاء طفرة حقيقية لإيجاد مناخ استثماري مناسب جذاب لرفع تدفقات الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات وتصل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

-هل الاستثمارات تؤدي إلى التنمية أم إلى التخلف؟

-ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية؟

-ما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟ وما هو موقعها ضمن الدول المستقطبة له؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

-إن تنمية الاستثمار الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية يرتبط بمجموعة معقدة من العوامل التي تشكل في مفهومها المناخ المناسب للاستثمار.

-هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج ما دامت فرص الاستثمار غير متاحة في الداخل، فيضطر البلد إلى الاستدانة من الخارج بفوائد وشروط لا تطاق من أجل تغطية العجز التمويلي.

-تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن أغلب هذه الاستثمارات متمركزة في قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

-بلورة التغييرات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة الإحصائيات.

-دور الاستثمار في خلق القيمة المضافة وتأثيره على التنمية.

-تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر والاطلاع على التشريعات والجهود المبذولة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى النقاط الأساسية التالية:

-أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحريك عجلة التنمية في الجزائر.

لمعالجة موضوع البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي أما الأدوات المستعملة في الدراسة هي:

-الاعتماد على عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية.

-الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

الدراسات السابقة:

-مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، الجزائر، 2015.

-با محمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة oli، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، الجزائر، 2015.

-خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 200-2012، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، الجزائر، 2015.

صعوبات الدراسة:

-قلة المراجع التي تتناول هذا الموضوع.

-قلة الدراسات الميدانية في الموضوع ،و تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة.

استعراض الخطة المتبعة في الدراسة:

الفصل01: التطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل02: ثم التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية.

الفصل03: جاء بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية

الفصل الأول

تمهيد:

رغم أن كل دول العالم الثالث لجأت بعد استقلالها إلى الاستثمار الأجنبية إلا أن البعض منها كان متفتحا على رؤوس الأموال الأجنبية، والبعض الآخر رفض ذلك ولجأ إلى نمط تنموي يرتكز على القدرات الداخلية، وهي الدول المنغلقة على الاستثمارات الأجنبية للاستثمارات إذن صلة وثيقة بمسألة التنمية على هذا الأساس نتناول دراسته هذا الموضوع والتطرق إلى بعض النقاط والمفاهيم الأساسية التي لها صلة به، وقد قسمت الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني: التطور التاريخي الاستثمار الأجنبي وأثره على الاقتصاد

المبحث الثالث: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

من خلال السياسة التي تنتهجها الحكومات لتجسيد خططها الاستثمارية والتي يعبر عنها السياسة الاستثمارية في إطار السياسة الاقتصادية أي سياسة الاستثمار على المستوى الكلي وليس الجزئي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه

أولا:الاستثمار

لغة: كلمة مشتقة من الثمر ويطلق الثمر عدة معادن كعمل الشجر أي ما ينتجه الشجر، أنواع المال والبحث عن النماء والزيادة[1].

اصطلاحا: أما في الاصطلاح الاقتصادي توجد تعاريف نذكر منها

1- كل اكتساب لأموال من أجل الحصول على منتوج واستهلاكه.

2- الاستثمار هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجيته جديدة لتطور الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية[2].

3- الاستثمار هو كل تضحية بالموارد حاليا هدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الدولي[3].

4- والاستثمار استغلال المنتوج المتمثل في ضعف الذمة المالية للتجهيز[4] ومن ثم تعريفه من أحد رجال القانون على النحو التالي:" يفهم من عبارة استثمار أنها عمل أو تصرف لمدة معينة، من أجل تطوير نشاط اقتصادي، كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية(من بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض[5].

على هذا الأساس وفي غياب تعريف متفق عليه لتحديد مفهوم الاستثمار وجب الرجوع إلى الأشكال التي يكتبها لتحديد مضمونه.

ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي

1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ ينال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين حيث تباينت آرائهم حول مفهوم واحد شامل

- يعتبر استثمار ما استثمار أجنبيا متى كان المستثمر شخص طبيعيين أو معنويا لا ينتج بجنسية البلد المضيف للاستثمار، وإذا كان من السهل تحديد جنسيته المستثمر إذا كان شخص طبيعيا فإنه من الصعب تحديدها

[1]- قطب مصطفى ساتو، الاستثمار أحكامه، وضوابطه في الفقر الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص15.

[2]- محمد بتير عليه، القاموس الاقتصادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون سنة نشر.

[3]- سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس، الأردن، 2003، ص23-24.

[4]- Kahm(ph) Invertissaient en cyclope die dallez de dvont Inlerationiol,p190.

[5]- قطب مصطفى ساتو، الاستثمار أحكامه، وضوابطه في الفقر الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص15.

إذا كان المستثمر شخص معنويا كثير المساهمة وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي يحصل على جنسية الدولة التي يعمل عليها الاقتصاد[1].

– هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في استثناء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر[2].

– إن استثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه تماما عن دولة مستقلة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وسياسية سواء بهدف مؤقت أول لأجل محدد أو لآجال طويلة أو غير مباشر ملكا للدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات[3].

تعريف الاستثمار المباشر حسب كل من:

– تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار المباشر(OCDE)

التعريف الأول: هو تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة[4].

- **التعريف الثاني:** هو استثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن يكون انطلاقا من توحيد المعارف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار والدولة المضيفة له.[5]

- **تعريف صندوق النقد الدوليFMI:**

يعرف صندوق النقد الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر أنه تلك الاستثمار المخصصة لهدف اكتساب فائدة، دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار معنية فعلية في تسيير المؤسسة فإن الوحدات المشاركة وغير المقيمة والتي تخصص استثمارات فهي مسماة استثمارات أجنبية مباشرة.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر(الاستثمار المحفظين):

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه استثمار المحفظة أي استثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية،أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر[6]، كما نجد أميرة حسب الله عرفته على أنه الاستثمار الذي يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت حقوق ملكية" أسهم" أو حقوق دين"سندات" وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل من خلال بيوت

[1]- محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، ط1، دار النفائس الأردن،2006، ص16-17.

[2]- شقرزادزعتيب،"الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع آفاق مجلة العلوم الاقتصادية" ، جامعة محمد خيصرأحمد08 مبكرة الجزائر،2008،ص07

[3]- قطب مصطفى ساتو، الاستثمار أحكامه، وضوابطه في الفقر الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص15.

[4] -htt p// :www.ocde.arg.wviguer de 03/04/2018.

[5] - htt p // :www.ctubuddd- jecrar.com wviguer de 03/04/2018

[6]- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر ،مصر، السعودية)

السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات لمالية المتخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها، وقد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية فإنه يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل من دول العالم المختلفة.

شكل رقم(I-01): أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

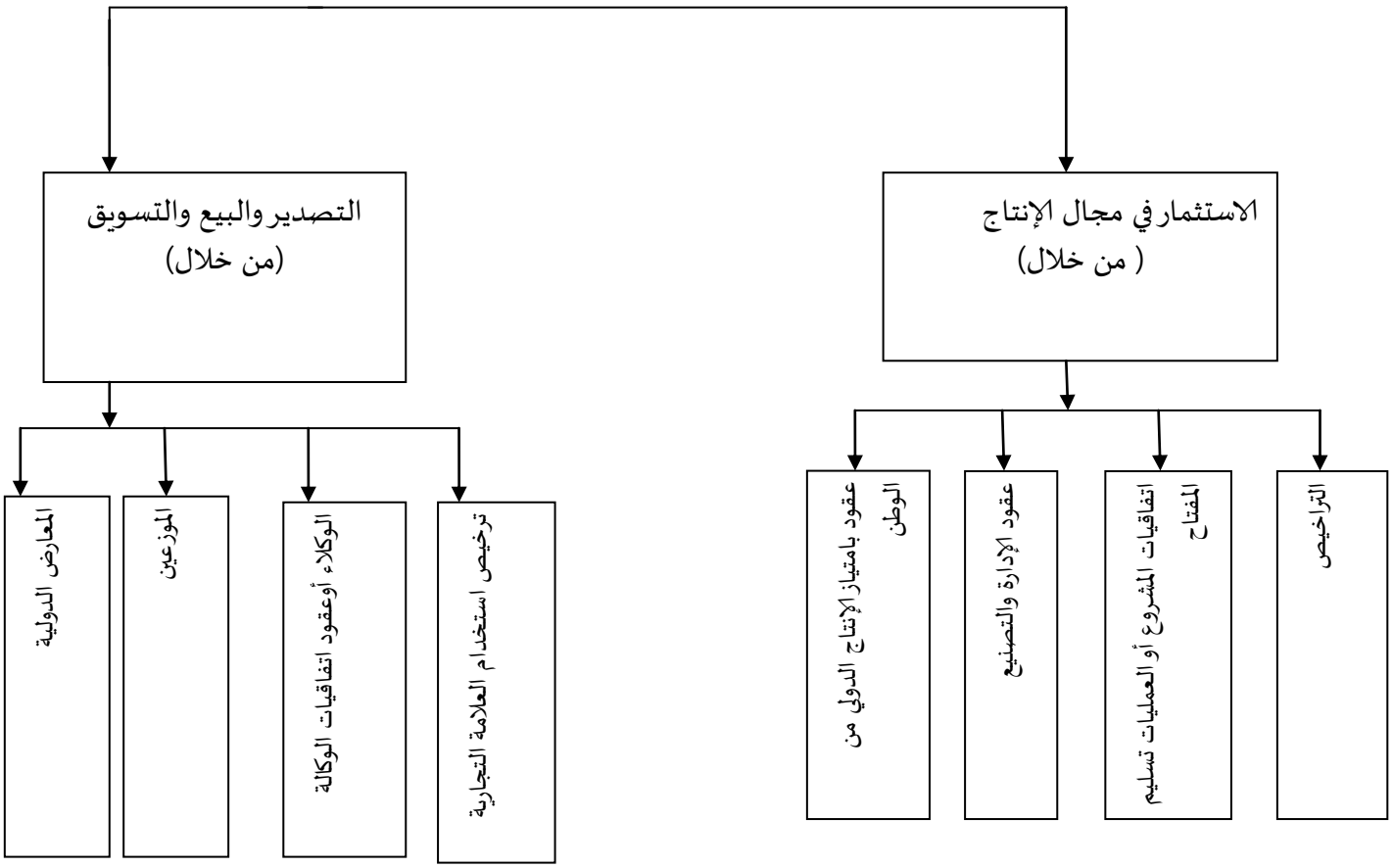

المصدر: عبد السلام قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص29.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي من خلالها تسعى الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يعتبرون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ[1].

أولا : تعريف المناخ الاستثماري.

[1]- وصاف سعيدي، محمد قويديري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر العدد الثامكن2008،ص39.

يذهب بعض المحللين إلى اعتبار المناخ الاستثماري على أنه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية، كما يمثل تفسير مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوظفها فالأوضاع العامة للدولة وما تنصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للدولة وما تميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية وديمغرافية، مما يعكس توفر عناصر الإنتاج وما يشيده البلد المضيف من بنى تحتيته ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية وموازناتها ومساهمتها في تحقيق نمو مطرد ومتوازن في الداخل ومع الخارج وطبيعة السوق السائدة بالدولة وآليته، النظام القانوني ومدى كماله وضوحه وثباته وتوازنه مما ينطوى عليه من حقوق وأعباءه[1].

ثانيا: عناصر المناخ الاستثماري ومقوماته نجاحه

يمكن إيضاحها فيمايلي:[2]

- جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل وذلك بتحقيق التوازنات المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب المعتمد على الهيكل الضريبي.
- سلطة نقدية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أدوات السياسية النقدية لتحقيق أهداف النمو والمساهمة في تحقيق(استقرار اقتصادي بالإضافة إلى إيجاد مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.
- سياسة تجارية مرتكزة على التوجيه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، وزيادة قوى الدفع لإيجاد منشآت قادرة على الابتكار وإضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل.
- سوق عمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الأجر حقيقي، حيث جمل على تخصيص عوامل الإنتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول إلى العالمية.

ثالثا: مكونات المناخ الاستثماري

1- المناخ السياسي:

يؤثر المناخ السياسي في تشكيل مناخ الاستثمار بالدولة المضيفة، حيث أن عدد الاستقرار السياسي يؤدي إلى حفظ معدلات الادخار، وزيادة معدلات هروب رؤوس الأموال[3]، وعليه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على المناخ الاستثماري يمكن إيجادها فيمايلي:

- حالة الاستقرار السياسي في الدولة المطبقة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.
- دراسته العلاقة بين بقاء الزعيم الحاكم وحالة الاستقرار السياسي، ومدى الأثر اذ ظل باقيا أم يختل النظام برحليه أو بقائه.

2- المناخ الاقتصادي:

[1]- سعيدي يحي تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2006-2007،ص175.

[2]- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون العربي، المنظمة العربية لتنمية الإدارة ، القاهرة، مصر2009،ص37.

[3]- علي لطفي، المرجع السابق،ص31.

يمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط مشروعه وهي كالآتي:[1]

- مدى ملائمة البنية التحتية ومدى صلاحيتها.
- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.
- منافد السوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القدرة الشرائية، ودرجة حرية الدخول للمشروعات.
- مرونة السياسة الاقتصادية المالية والنقدية، خاصة السياسية الضريبية وسياسية سعرا الصدق ومدى ثبات واستقرارها وهو ما يهتم به المستثمر.
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى كفاءتها البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية المستثمر ومعدلات الفائدة على التوصيلات الائتمانية.
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم بعد أدنى خمس سنوات.

3- المناخ الاجتماعي والثقافي:

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال[2]:

- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة
- القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية.
- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية.
- العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين.
- درجة الكثافة السكانية، توزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان.

4- المناخ القانوني:

وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار[3](قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، البيروقراطية، قانون الاشهار) [4].

حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز إعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة الضمانات ضد مخاطر الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي وذلك لما له أهميته اقتصادية وإجمالية وإستراتيجية.

---

[1]- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر ،مصر، السعودية).

[2]- بجاوية سهام، الاستثمار العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005،ص27.

[3]- عبد الحميد برحومة، غترة برباتس، المرجع سبق ذكره،ص231.

[4]- نجاوية سهام، مرجع السابق ،ص27.

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

– يهدف الاستثمار الأجنبي على خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

– إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني وأيضا تعبر عن مدى تحقيق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.

– يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات تم الاعتماد على رصيدها.

– النمو الاستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و من خلال تنمية فروع الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.

ثانيا:أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من طريق الاستثمار ذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتتمثل الأهداف فيمايلي:

– تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.

– تكوين الثروة وتعميق قوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات وبذلك تعلى المستثمرات ببعض وراء تحقيق الثروة في المستقبل[1].

– المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات إستثمارة حتى لا تنزف من قيمة موجوداته مع مرور الزمن، بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها.

– المحافظة على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له الترف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

– استمرار الدخول وزيادتها بوادر متزايدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشية ومن ثم قدراته الانتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد النشاطات الجديدة[2].

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق بل هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يحسبها ومن يستقبلها[3].

[1]- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية،دار النشر والتوزيع،ط1، لبنان،2003،ص35.

[2]- هوشيار معروف،"الاستثمار والأسواق المالية"،دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2003،ص03.

[3]- فارس فضيل، مرجع السابق ،ص31.

أما بالنسية للدول المضيفة له فإنها أضحت تدرك أنه له مزايا كثيرة قد تجنيها هذه الأخيرة تنصب كلها في كونه عاملا رئيسيا لتحويل عجلة النمو الاقتصادي،أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية الشركات التي تقوم به فهي تدرك بأنه عامل ديناميكي لانتشارها وتوسعها.

لكن في المقابل لا يعني ذلك بأن الاستثمار الأجنبي لا يخلو من العيوب لكل من الدول المضيفة لدول المصدرة.

أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي مجموعة من الايجابيات بالنسبة للدول المضيفة والدول المصدرة وتتمثل في:

ا: ايجابياته بالنسبة للدول المضيفة له:

تتمثل ايجابيات الاستثمار المباشر في النقاط التالية:

– تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

– كما يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا منجهة، كما يحفز المحليين على ضرورة تطوير كفاءتهم الإنتاجية أي سيرهم في خلف مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

– يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة نقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم ومن جهة اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج.

– خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة، كما تعمل على تنمية واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.

II: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

– يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي تم تحويلها إلى الدول المصدرة له .

– ساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.

– استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

– استغلال اليد العاملة الرخيصة لأمن اليد العاملة تكلفة والأجور والرواتب في الدول القائمة به.

– استغلال المناخ الطبيعي لإنتاج إلى جانب استغلال فرصته سعة الأسواق التابعة للدول له، أين يتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تحسبه شركات متعددة الجنسيات.

– الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية ،أو القروض مسيرة....إلخ وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلفة العقبات التي قد تعمق تجسيد الاستثمار.

ثانيا:سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

ا: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تتمثل سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي[1]:

- عندما يصل الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا إلى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية في الخارج بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطات العملة الأجنبية.

- تركز معظم الشركات الاستثمارية في مجال التصنيع وتداول السلع والخدمات، ودون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى، ويعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما صرامتها من عمليات التصنيع الجديدة، ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب.

- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلاءم الظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.

- التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المطبق له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الإنقاص من الاستغلال الاقتصادي والسياسي، خطر للمراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية أحيانا[2].

II: سلبيات الاستثمار بالنسبة للدول القائمة به

يمكن ذكر سلبيات الاستثمار المباشر بالنسبة للدول القائمة به كالآتي:

- القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير وعن تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي.

- في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزات المدفوعات.

- الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجيرية عمليات المصادرة والتأميم والتي تنجم عن عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

مما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي لديه مجموعة من السلبيات.

الأمر الذي يدفع أطرافه إلى ضرورة اتخاذ التدابير الأكثر فعالية من أجل الاستفادة من مزاياه والتخفيف قدر الإمكان من عيوبه.

من كل ما سبق نستخلص أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في تحويل هذه الدول وذلك من خلال عوامل متعددة من شأنها أن تنشط سوق الأوراق المالية التي يترتب على نجاح مثل هذه الأسواق اجتناب المزيد من هذه الاستثمارات التي تتوقف على استقرار المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر وخاصة استقرار أسعار الصرف ومدى تنظيم السوق والتنويع في الأدوات المستعملة فيه[3].

---

[23]- صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، ط2، مصر، 2003، ص23.

[24]- حميد جميل، مرجع السابق ، ص 387.

فريد النجار الاستثمار الدولي و التنسيق العربي مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2004 ص323(

جدول رقم (I-01): مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
1-البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل وبدون خطر. 2-التخلص من مخزون سليم راكد. 3-التخلص من تكنولوجيا متقادمة. 4-التغلب على البطالة. 5-البحث عن أسواق جديدة. 6-النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية. 7-اختيار المنتجات الجديدة واستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب العملية والميدانية. 8-البحث عن أرباح ضخمة. 9-التخلص من مخالفات الإنتاج بالدول المضيفة. -10	1-تحقيق تقدم اقتصادي. 2-جلب الاستثمارات الدولية والأجنبية. 3-الحصول على التكنولوجيا المتقدمة. 4-توظيف عوامل إنتاج محلية. 5-المشاركة في مشكل البطالة المحلية. 6-إحلال الإنتاج محل الواردات. 7-تقديم مجموعة من المزايا الضريبة وغير ضريبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي. 8-إنشاء صناعات جديدة. 9-التوسع في صناعة الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف. 10-تنمية التجارب الخارجية. 11-تحسين المركز التنافسي للدولة

المبحث الثاني:التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد

يرجع تاريخ الازدهار للاستثمار الأجنبي المباشر البداية القرن التاسع عشرتزامنا وقيام الثروة الصناعية حيث ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى أوروبا من أجل الاستثمار وكان يقوم هذا الاستثمار شركات تابعة للدول الاستعمارية[1].

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ، دار الكبيرة، عمان 2006،ص235

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أترت في حجمه طبيعته وهيكله، يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل:

1) المرحلة الأولى:1800-1914

سادة هذه المرحلة ظروف اقتصادية وسياسية ملائمة شكل كبير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها[1]:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب
- حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية ، حيث اتجهت الدول الاستعمارية لتوسع أذواقها وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعة ولذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السلك الحديدية ومرافق البنية التحتية.

2) المرحلة الثانية 1914-1944

من أهم ما ميز هذه مرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي كما كان عليه وبشكل كبير نتيجة أسباب منها:[2]

-ظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي

- انحياز قاعدة الذهب وقيام العديد من الدول بتصفية استثماراتها فيبعض المستعمرات جراء تضررها من الحرب.

- في ظل هذه الظروف كان الاستثمار مرتكزا أساسا في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدة والطرق الموانئ مما يلاحظ تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية.

3)- المرحلة الثالثة:1945-1989

هي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية أين شهد الاستثمار توسعا كبيرا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات حيث تدفق الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعات التحويلية من أجل الوصول على المواد الخام أما عن قابلية التحويل بين العملات الوطنية لدول مختلفة والتي أفرزتها ثقافية "بريتونرودز" فكان هدفها الأساسي تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزات الحساب الجاري وليس لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، قامت الدول النامية حديثة الاستقلال بفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها أنه ينقص من سيادتها الاقتصادية والسياسية، وعليه فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة فبزوالها يزول العبء الخارجي على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

4)- المرحلة الرابعة:1990إلى الآن

---

[1]- منور أو سرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي/ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر، العدد الثاني،2004،ص105.

[2]- منور أو سرير، نذير عليان، مرجع السابق ،ص105

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق ، ص235-236.

لقد حدد تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية في السنوات الأخيرة أين قدمت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات، وحل محل المعونة الرسمية الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وتدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد هذه القروض، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق[1].

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات الدول المضيفة

من الصعوبة عمل كشف دقيق للأرباح والخسائر التي تترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة والذي على أساسه يمكن التعميم بشأن ما إذا كان الناتج الصافي لهذه الاستثمارات موجبا أو سلبا، ولكن يمكننا أن نقسم الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى:[2]

1-الأثر على معدل التكوين الرأسمالي والتنمية

2-الأثر على ميزان المدفوعات

3-الأثر على العمالة وتوزيع الدخول والثروات

4-الأثر على التقدم التكنولوجي

1.أ الأثر على معدل التكوين الرأسمالي والتنمية:

في المدخرات المحلية للدولة المضيفة وزيادة مواردها من النقد الأجنبي، كذلك يتوقع عادة أن يؤدي زيادة الاستثمارات المباشرة إلى زيادات أخرى في التكوين الرأسمالي المحلي وذلك كالآتي:

1-ينتج عن هذه الاستثمارات زيادة الدخل المحلي يمكن أن يوفر جانبا منها ويتحول إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.

2-الاستثمارات الأجنبية يترتب عليها عادة وفرات خارجية في شكل نقل المعرفة الفنية وتنمية المهارات المحلية والإدارية والتسويقية تكون سببا لقيام صناعات مساعدة توفر للمشاريع الأجنبية بعض ما تحتاج إليه من مستلزمات الإنتاج أو القيام ببعض عمليات التصنيع.

أضف إلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى حصول حكومات على إيرادات جمركية على الإنتاج تملنها هذه من الإنفاق في مشروعات التنمية[3]

2.ب الأثر على ميزان المدفوعات

[1]- منورا وسرير، نذير عليان، المرجع السابق ،ص105..

[2]- صديق محمد أبكر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في السودان1990-2002م، رسالة ماجستير، جامعة أمد رمان الإسلامية، 2004، ص33.

[3]- حسن علي كريم، بعض خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية معهد الدراسات الإضافية، مؤثر أركويت العاشر،1986،ص13.

لعل الأثر المباشر أو العاجل للاستثمارات الأجنبية هو زيادة حصيلة البلد المضيف من النقد الأجنبي ويمكنه هذا من زيادة الوارد من دون الحاجة لزيادة الصادرات بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية وخبراتها ومعرفتها بالأسواق الدولية، وبفضل سمعتها المرتبطة بأسهمها أو علامتها التجارية تفتح لها الدول المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة صادراتها[1]

ولكن هذه المزايا لا تضمن تحسين حالة ميزان المدفوعات فهناك تحفظات عديدة يجب مراعاتها منها:

1- إن الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات لا يدوم مدة طويلة، وقد ينقلب إلى أثر سلبي عندما تبدأ عملية التدفق العكسي، ليس فقط لتمويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، وإنما أيضا لدفع الفوائد وثمة استخدام براءات الاختراع ، ونحو ذلك من المدفوعات، هذا فضلا عن تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات إلى خارج.

2- إذا افترضنا إمكانية زيادة الصادرات حقيقة، فإنه يسعى أن يؤخذ في المسببات أيضا الزيادة المحتملة في الواردات، فمن الملاحظ أن الخاصة معظم السلع الرأسمالية ونسبة من مستلزمات الإنتاج الأخرى يتم استيرادها.

يترتب علة وجود المشروعات الأجنبية عادة ما يكون التحيز للسلع المستوردة ومن ثم تتزايد الواردات ويختل ميزان المدفوعات[2].

3.ج الأثر العمالة وتوزيع الدخول على الثروات.

تؤدي عمليات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية إلى زيادة في مستوى العمالة ويترتب عليها زيادة في الأجور، كذلك قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل استخدام خدمات معينة أو استثمار أراضي أو مباني أو ذلك، بالطبع لا يمكن أكار احتمال تحقيق مثل هذه الآثار الإيجابية والتي تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى المزيد من التنمية.

4.د الأثر على التقدم التكنولوجي.

تجدر الإشارة إلى أن التقنية والتكنولوجيا بالدول النامية تمثل حوار اهتمام الحكومات بهذه الدول ، ولاشك أن سعى الدول النامية لبلوغ هذا الهدف ممثل سببا جوهريا للسماح للشركات المتعددة الجنسيات بالدخول الاستثمارات في أنشطة إنتاجية داخل هذه الدول،أن هذا الأمر ليس بالسهولة.

فمن ناحية نجد أن درجة تحقيق الهدف المشار إليه يتوقف على استعداد الشركات متعددة الجنسيات الإسهام في تنمية التكنولوجيا في هذه الدول، ومن ناحية الأخرى يتوقف على درجة نجاح الدول النامية في تحقيق أهداف التكنولوجيا المحلية على مدى ما تقدمه من تسهيلات للشركات الأجنبية ، إن تطبيق أي نوع جديد من التكنولوجيا يحتاج إلى تهيئة بحيث تتوافق وظيفة وهذه البيئة التي تشمل الميزات والمهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا والمهارات والتسهيلات الإنتاجية والخدمات المرافقة الأخرى بمستوى معين وغيرها.

المبحث الثالث: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

[1]- كمال محمد عيسى المغيم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السودان ،ص42..

[2]- فؤاد موسى، التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية، القاهرة، فبراير، 1975، ص15-17.

ككل الدول الحديثة الاستقلال، تبنت الجزائر مباشرة في استرجاع سيادتها الوطنية إصلاحات اقتصادية ومالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصدرت قانون يتعلق الاستثمارات ومرة تطور هذا الأخير ثلاث فترات الستينات، الثمانينات والتسعينات.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: قوانين ما قبل الإصلاحات

أ-قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963[1]:

جاء قانون 63-277 ليدعم الاستثمار بهدف بحث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية عن جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصادي الجزائري الذي كان يعاني مخلفات هجرة المعتمرين بعد الاستقلال والمحافظة والابتعاد على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر.

كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا، وقد خولهم ضمانات، بعض الضمانات عامة، يستفيد بها كل المستثمرون الأجانب وبعض الضمانات خاصة المؤسسات للمنشأة عن طريق اتفاقية[2].

1.الضمانات العامة وهي أربعة:

-حرية الاستثمار للأشخاص المعنويةوالطبيعية الأجنبية (المادة03).

-حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمين ومسيري هذه المؤسسات (المادة 04).

-المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية (المادة 05).

-أخيرا هناك ضمان نزع الملكية، لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

2.الضمانات الخاصة:

تعتمد المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة والمؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني بأخذ رأي لجنة وطنية الاستثمارات يترأسها مدير عام للتخطيط والدراسات الاقتصادية، وتتكون من موظفين ساميين المادة 08 والمادة 14.

يشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها المادة 31) الحماية الجمركية (المادة 09 فقرة 01)، التدعيم الاقتصادي للإنتاج، المقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني ترقية العمال والإطارات الجزائرية (المادة 12).

لم يعرف هذا القانون تطبيقا بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته، لم يتبع بنصوص تطبيقية كان غير مطابق للواقع حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات (1963-1964)، وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم

[1]- قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق 2 أوت 1993، ص 774.

[2]- محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم، مذكرة الماجستير في القانون تخصص الأعمال، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 14

تطبيقه، ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أيقن لديها بعد سقوط نظام بن بلة، اعتمد النظام الذي استخلفه قانونا آخر في 1966[1].

ب-القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966[2]:

بعد فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا وهو قانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 للاستثمارات لتحديد "دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمان الخاصة به"، جاء قانون 1966 بمبدأين:

1)المبدأ الأول: هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر.

ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها المادة أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية.

2)المبدأ الثاني: يتعلق بمنح الامتيازات والضمانات

تخص الامتيازات الاستثمار الأجنبي، يكون النظام العادي للامتيازات نتيجة الاعتماد أو التراخيص.

هذا القانون باء بالفشل لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي، لم يعرف هذا الأخير تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية، طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية فقط[3].

ج-القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد[4] في سنة 1982 الجزائر أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الرأسمال الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة للاقتصاد.

في سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، تكمن استقلالية هذه الأخيرة في أنها خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة[5] وحصولها على إعفاءات ضريبية بشرط المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51% وهذا ما أكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية[6].

ثانيا: قوانين ما بعد فترة الإصلاحات

أ)قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990[7]:

---

[1] اعتمدت مؤسستان في ظل هذا القانون قراران 29 و2 ديسمبر 1965، الجريدة الرسمية 1965، ص 1209، المجلة الجزائرية 1969، العدد الأول، ص242.

[2] القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80، 17سبتمبر1966.

[3] محمد سارة، المرجع السابق، ص15.

[4] القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982

[5] المادة 02، قانون 88-04 المادة 05 قانون 88-01.

[6] بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، جملة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس، ص46.

[7] القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16، 1990.

نص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار يأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص وقد كرس عددا من المبادئ تتمثل في:

المبدأ الأول: هو حرية الاستثمار، غير أن القانون وكما جاء في قانون 1966، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي كما أن القانون حدد شروط تدخل الرأس مال الخاص (المادة 183)

المبدأ الثاني: هو حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأثير بنك الجزائر، وفي مدة شهرين، أي أنه تم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر[1].

المبدأ الثالث: هو الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقفت عليها الجزائر، تصر إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر إلى أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

المبدأ الرابع: هو عملية قبول الاستثمار، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يبث في الملف خلال شهرين يطرح السؤال حول الطبيعة القانونية بما يسمى برأي المطابقة الذي يبديه مجلس النقد والقرض: هل هو قرار إداري؟

ب) المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993[2]:

لقد ألغى قانون الاستثمار لسنة 1993 صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له، لم تكتف الجزائريين قانونا داخليا ذو بعد دولي، وإذا ذهبت إلى إبرام معاهدة متعلقة بالاستثمارات في اتحاد المغرب العربي، تعتبر هذه المعاهدات من المعاهدات الجهوية المتعددة الأطراف، القليلة والمتعلقة بالاستثمارات يرجع هذا إلى أن تقنين الاستثمار هي عملية صعبة لم يتق حولها ما بين الدول المتقدمة، جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا، فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة.

نظرا للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال الفترة 1993-2000 استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات، وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1.6 مليون دولار.

ج) الأمر 03-01 المؤرخ في 20أوت 2001[3]:

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تصف إلى إنتاج سلع وضمان في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر[4].

والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار

[1] قانون رقم 90-10المواد 184 185 186 نظام رقم 90-03 المادة 2 فقرة

[2] المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الجريدة الرسمية، العدد64

[3] الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

[4] حمودة بن محبوب، إسماعيل بن قانة، مرجع السابق ، ص65.

التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو رفض منح مزايا الحوافز في مدة أقصاها 30 يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.

كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، هذا الأخير مكلف بباقي الإستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح المستثمرين وشروط الحصول عليها[1].

د) الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006[2]:

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بغرض الاستثمار سواء كان خصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 في المائة من الرأسمال المقيم وغير مقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين لقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية وعينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

يوفر الأمر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس الامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها المعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وفي اللجوء إلى التحكم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب حيث يعتبر هذا القانون السائد المتعامل به في الوقت الحالي[3].

نجد أنه في هذا الصدد صدرت عدة تعديلات في إطار الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001، كل تعديل نص على مجموعة من المبادئ نذكر بعض التعديلات:

- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم06-356 المؤرخ في 09أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم06-357 المؤرخ في 09أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم07-08 المؤرخ في 11يناير (الجريدة الرسمية، العدد 4، 14 يناير 2007).
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 57، 15 أكتوبر 2008).
- المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 61، نوفمبر 2008).

[1] إبراهيم أمال، سلايكية ظريفة، مداخلة قنوات التعجيل التغير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو مفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص12-13.

[2] الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006

[3] في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ص 66.

- الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية (المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 44).

وكنتيجة لهذه الإصلاحات عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا طفيفا، فبعدها أصبح الخطر على المشروع الاستثماري الأجنبي في الجزائر ضئيلا وتحسن الوضع في الآونة الأخيرة عهدت العديد من الشركات الدخول إلى السوق الجزائرية بالرغم من بعض النقائص التي مازالت تشوب مناخ الاستثمار في الجزائر[1].

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الامتيازات هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو[2] أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعا غير مستثمرة فيها...الخ

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية المستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 بامتيازات متفاوتة منها ما هو مغلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بالنظام الخاص[3].

أولا: الامتيازات المتعلقة بالنظام العام

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية لاستثمار وتهيئة الإقليم وتنتصر الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشرف وبداية تشغيله.

1-مرحلة الإنجاز:

في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة 03 سنوات وهي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

-تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدر بخمسة على الألف 5‰ تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار في الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2-مرحلة الشروع في الاستغلال:

[1]- محمد سارة، مرجع السابق ، ص 63.

[2]- نفس المرجع، ص 63.

[3]- طلبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 316.

حسب ما نصت عليه المادتين 18 و19 من نفس المرسوم يستفيد المستثمر من امتيازات كذلك في هذه المرحلة:

-الإعفاء طيلة فترة أدناه سنتان (02) وأقصاها خمس (05) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي التجاري.

-تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحدد في المقطع السابق.

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجغرافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير.

-الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ7% رسوم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة في المقطع الأول.

-دفع إتاوة إيجابية طوال المدة المتبقية لسريانها.

3-مرحلةانطلاق الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الدخل الإجمالي للأرباح الموزعة، الدفع الجغرافي والرسم على النشاط المضي.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ثانيا: الامتيازات المتعلقة بالأنظمة الخاصة

كما هو الشأن بالنسبة للنظام العام، هناك امتيازات لا تتجاوز (03) سنوات تستفيد بها الاستثمارات ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة وهي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية يقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها خمسة في الألف 5‰ فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية (اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومه الوكالة.

- إعفاء على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار الرسم على القيمة المضافة، سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ1% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

ثالثا: الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة

تكتسي الامتيازات الممنوحة في المناطق الحرة أكثر أهمية من الامتيازات الممنوحة في المناطق الأخرى.

تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة بسبب نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي باستثناء تلك المحددة أدناه:

- ✓ الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع.
- ✓ مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.
- ✓ تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في الحرة من الضرائب.
- ✓ يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجوره.

المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد منح المشرع الجزائري الاستثمارات ضمانات ليس لها مثيل في الماضي، تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، وحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد فطر الضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح)[1].

أولا: حرية الاستثمار

ينص الأمر 06-08 من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها وفي هذا الإطار يندرج الاستثمار بنوعية الوطني العام والخاص وكذلك الاستثمار الذي ينجز في إطار نظام الامتياز والرفض.

مما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى بشرط الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر تخضع قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)[2].

ثانيا: مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات

المقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات الاستثمار، من ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي: "بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة".

أما فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد تعمد الوكالة لتطوير الاستثمار (حسب نص المادة 05 من الأمر 06-08) بتقديم تسهيلات إدارية تتمثل في:

- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز في غضون 72 ساعة من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا.
- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة باستغلال في غضون 10 أيام.

[1]- يوسفي رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 162.

[2]- وضاف سعيدي ، محمد قويدري، مرجع السابق،ص24.

فضلا عن ذلك فقد أتيح حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم لم يلقوا معاملة جيدة بشأن الاستفادة من هذه المزايا من طرف إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر ما نصت عليه المادة 06 من الأمر 06-08.

ثالثا: ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته

منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل سعرها ببنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانون من ضمان تحويل رأس المال المستثمر للعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن تنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

أما فيما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص آخر فإن الأمر 01-03 نص على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاه من المزايا، أما في حالة إخلاله هذا الالتزام فإن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات[1].

رابعا: مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار

كرس المشرع الجزائري مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة وبين المستثمرين الأجانب فيما بينهم من جهة أخرى ليس هناك تمييز في التعامل بين المستثمرين يخص الكل بنفس المعاملة (المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12).

خامسا: الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة

إن الجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العدد من الدول المتباينة النظم والتوجهات[2].

1- الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.
- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار

- الاتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية وإيران.

حتى نهاية سنة 2013 بلغت عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر55 اتفاقية منها 47 اتفاقي

[1] وضاف سعيدي، محمد قويدري، مرجع السابق، ص25.

[2] مرجع سابق، ص68-96.

خلاصة الفصل:

قد تطرقنا في هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص ومختلف أنواعه وذلك من خلال المباحث الثلاثة، وقد توصلنا أن الاستثمار هو المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بتكوين رأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني للإنتاج والتحديد والتطوير، أيضا أن الاستثمار الأجنبي يعتبر مصدر الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول المضيفة ومصدرة لنقل التقنيات التكنولوجية المتينة والمتطورة إلى الدول المضيفة وخلق علاقات جديدة بين رجال الأعمال والدول الأم.

وقد تبين لنا أنه يسعى المستثمر على تحقيق مجوعة من الأهداف عن طريق الاستثمار.

وهذا ما جعل الجزائر تقوم بتعديل القوانين الاستثمار لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بالرغم من الاهتمام المتزايد من قبل هذه الأخيرة وتحسين متاحة إلا أن هناك عدة معوقات تواجه تحسين مناخ الاستثمار في الإجراءات إطار المحلية والدولية.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع محتويات المياه ومجالاتها وهي فكرة ولدت من الحرب العالمية الثانية، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من طرف لآخر من بلد لآخر.

لقضية التنمية الاقتصادية ه مجتمعيا على مستوى العالم المتقدم أو الناس حيث تعد هدفا يسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعل مناسب من التنمية متى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظف الحامل دون حدوث تضخم أوانكماش أما الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي... الخ أي الحد من البطالة والارتقاء المواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقا للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وبعض معالجة هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى 03 مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: قياس التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية وتحدياتها.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية فرعا من فروع علم الاقتصاد حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ونهوضها، لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات منها قطاع الاقتصاد سواء الكلي أو الجزئي[1].

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لغة: من النماء وهو الزيادة والكثرة وتنمية الشيء يعني إحداث النماء فيه

أما **اصطلاحا**: اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم كما يقول الدكتور إبراهيم العسل: "إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكرة واختصاصه، فيما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادافي الناتج القومي وزيادة دخل الفرد مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك، يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرخاء وتأمين مستوى عالي لنمط حياته (الاجتماعي، الصحي، التعليمي والخدمات).

التوجهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى تضمن استمراره، فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها:

1."سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو"

2."مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع هين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوة ذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[2]

مجموع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو.

وثم تطورت النظرة للتنمية لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغداء، السكن، اللباس، التعليم، العمل) إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات- الإنتاج والمشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة[3].

في الوقت الذي ارتبط تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي[4] الذي عجز عن حل الأزمات الجزئية والكلية لتلك البلدان نظرا لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية منها:

---

[1]- « Developmenteconomics « Investopedidretrieved 2-1 2017

[2]- مقدم مصطفى مرجع سابق ص25

[3]- .مصطفى عبد اللطيف، أ، بن سانية عبد الرحمن، "ملتقى دولي حول الاقتصاد الإعلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، عنوان المداخلة انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الأفق الإسلامي المركز، غرداية يوم 23-24 فبراير 2011، ص03.

[4]- كيداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، أطروحة دكتورة في علوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ص25

- ارتباط التنمية ببعض المؤشرات الاقتصادية حيث اتخذت البلدان النامية على عاتقها اللحاق بالبلدان المتقدمة.

- ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينات والستينات بالجانب الاقتصادي في المقام الأول وخاصة في ظل الاقتصاد الفكري بين الليبرالية والاشتراكية مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم واللحاق بالدول المتقدمة.

- الانتقال من مصطلح التنمية إلى الإصلاحات الاقتصادية حيث أدت أزمة التنمية وما خلفته من نتائج سلبية واضحة كالمديونية التي عانت منها البلدان النامية نتيجة العناصر السابقة إلى جعل الفكر يرتبط بمختلف الإصلاحات الاقتصادية الجزئية والكلية لإدارة الأزمنة.

وهنا يمكننا الوقوف على مختلف مقاربات التنمية وتعاريفها المتطورة وتقسم إلى أربع مجموعات منها:

1-التنمية انطلاقا من معيار الدخل حيث توجد عدة تعاريف أهمها:

أ- يعرفه « Meir » مير بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة.

ب-يعرفه "كنيد ليبجر" بأنها الزيادات التي ترى على الناتج الوطني من سيل في فترة زمنية مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في مؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنماؤها فيما بعد.

2-التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي:

دون غيره من الهياكل الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية، مما جعلها قائمة في تفسير ظواهرها التي كثيرا ما رفضت الشعارات باسمها ولأجلها ومنها[1]:

أ-هي إجراءات وسياسيات وتدابير معتمدة تتمثل في تغير بيان وهيكل الاقتصاد الوطني هدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من زمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

3-التنمية انطلاقا من النظرة الاقتصادية:

هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمر الدخل الفردي الحقيقي، كما تصف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

4-التنمية باعتبارها عملية حضارية:

هي تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لها القدرة لاستخدام موارد المجتمع لتحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية، لإيجاد تحولات هيكلية إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والحصد، ويعمق متطلب المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل لتوزيع الثروة، وموفرا لضمانات الأمن الغربي والاجتماعي والوطني.

[1]- كيداني سيد أحمد، مرجع السابق ص 19-20.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية ونظرياتها

اهتم الاقتصاديون في وقت مبكر النمو الاقتصادي ووضعوا النظريات التي ترتكز على عوامل الإنتاج وكمه وعلى علاقات الإنتاج وبيئته كما صفوا النماذج الذهنية والرياضية المندرجة في تعقيد غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية قد شكل عناة الحرب العالميةII، فقد انطلقت عملية إزالة الاستعمار وتم إرساء قواعد مؤسسات "برتيونوودز" وطرحت الأمم المتحدة مسائل نحو البلدان المتأخرة وتضيعها واستقرار أسعار المواد الأولية وكما أظهر Hujon 1989، لقد برزت جملة من المسائل على المستوى الدولي مثل أهل ثمة تدهور في شروط التبادل الدولي في غير صالح البلدان المصرة للمواد الأولية أم أن المسألة هي مسألة عدم استقرار تلك البلدان؟ فهل يعود التخصص والانفتاح إلى نمو معظم أ/ يولدان مزايا سنية؟ وبرزت قضايا معاكسة على مستوى المحلي مثل حقيقة البطالة المقنعة أو فائض اليد العاملة وحول صلاحيات التفسيرات النقدية والهيكلية لتضخم أو لعرقلة النمو.

1.نظرية الدفعة القوية:

يرى رودان روزنشتاين(Rosenteinrodan) أن إستراتيجية التنمية التي تقوم على مبدأ خطوة، خطوة لن تكسر الحلقةالمفرغة للفقر في الدول النامية المتخلفة بل تتطلب دفعة قوية من الاستثمار تبدأ بحد أدنى 13.2% من الدخل القومي خيرعن سنوات من عملية التنمية، ثم تزداد تدريجيا، كما يرى رودان أن التصنيع هو السبيل لامتصاص البطالة وتحقيق التنمية على أن تكون البداية بدفعة قوية من الاستثمارات العامة الكبيرة وتدريب العمالة، والتي توفر خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة للمشروعات الصناعية التي ستنشأ مع إنشاء صناعات متكاملة فقد رأسيا، مما يسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج، واقترح رودان التركيز على الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة مع ضرورة الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد سلع الإنتاج.

ويرى الاقتصاديون المؤيدون لهذه النظرية أن الدفعة القوية عن الاستثمار ينتج عنها زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم في الميل للادخار وبالتالي حجم الادخار، ويرى رودان يجب أن تلعب الدولة دورا فعالا في عملية التخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع ففي السوق المحلية لا يحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في مشروعات صناعية ذات تكنولوجيا حديثة وطاقة إنتاجية كبيرة، فتدخل الدولة ضروري لتوفير الموارد المحلية.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي[1]:

تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية يعد مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوافر لديها مثل هذه الموارد

1) كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كبيرة ومتنوعة اقتصادية وإدارية ومحاسبة وهندسية والتي لا تتوافر في مثل هذه البلدان المتخلفة.

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، عمان، دار النشر والتوزيع، 2007، ص 90-91.

2) التحدثت هذه النظريات عن تنمية الصناعية دون التأكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان.

3) تؤكد هذه النظريات على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق.

4) أن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل، ولهذا يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وفراته الخارجية.

5) إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد تضخمية في الاقتصاد.

لهذه الأسباب يرى المنتقدين لهذه النظرية أن الشواهد غير كافية لإثبات أن مبدأ الدفعة القوية عامل مناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

2.نظرية النمو المتوازن:

ساغ نيركس« nirkese» فكرة الدفعة القوية لرودان في صيغة سميت "إستراتيجية النمو المتوازن" حيث يرى نيركس أن كسر الحلقة المفرغة التي ينشئها ضيق السوق أمام الاستثمار الصناعي، لا يتحقق إلا بتوسع هذا السوق، بإنشاء حجم كبير من الصناعات والقطاع الزراعي، حتى لا يعيق تخلف القطاع الزراعي نمو القطاع الصناعي، وبالتالي هذه النظرية ومن أجل توسيع السوق المحلي، تعتمد إنتاج السلع الاستهلاكية الموجهة إلى السوق المحلية ذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية، وتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم، يشير نيركس إلى الإعتماد على الموارد المحلية وأن تتدفق من القطاع الزراعي.

يستند مؤيدو هذه النظرية على أهمية رأس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة وتكامل الطلب وأهمية السياسة الادخارية والنمو السكاني وضيق السوق ومشكلات التجارة الخارجية وكل ذلك إلى تبين فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن[1].

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي[2]:

1) يرى "ألبرت هرشمان" أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر.

2) عدم واقعيتها لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها، فيقول سنجزأ مشكلة البلدان المتخلفة تتمثل في وجود نسبة عالية من القوة العاملة في القطاع الزراعي الذي تنخفض إنتاجياتها بشدة وأن مجهودات التنمية يتعين أن تنصب على إحداث تغيير جذري في هيكل العمالة وذلك بتخفيض نسبة القوة العاملة في الزراعة ورفع إنتاجيتها.

3) هذه الإستراتيجية سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية، ولكن هذا الانتقاد ضعيف الأهمية لأن نيركس يحرص على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل.

---

[1]- مدحت القرشي مرجعسابق، ص91.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، عطية ناصف، التنمية الاقتصادية نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، 2003.

4) انتقد البعض تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، ويقول النقاد بأن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

5) يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يرجع إلى التضخم لأنها تتطلب توازن أكثر مما هو متاح في الدول النامية.

3.نظرية النمو غير متوازن:

تخالف هذه النظرية فكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات هنا تخصص قطاعات معينة بدلا من جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ومن روادها "هيرشمان" الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفرات خارجية كما أنها هي بدورها تخلق وفرات خارجية يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروع أخرى.

بالنسبة لهيرشمان التنمية المتوازنة لا تتفق مع طبيعة البلدان النامية، لأنها لا تملك الموارد اللازمة للقيام ببرنامج استثماري يشمل معظم القطاعات.

وتتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعا ويوضح هيرشمان معالجة هذه المشكلة على مستويين[1]:

*<u>المستوى الأول</u>: في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع الإنتاج.

*<u>المستوى الثاني</u>: في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر.

يعتبر البعض أن هذه النظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار ومع ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات[2].

1) تتخذ هذه النظرية اختلال التوازن محركا للنمو، أي أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض منها في ظل محدودية الموارد، ومعلوم أن قرارات الاستثمار في البلدان النامية تمثل العقبة أمام التنمية فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية.

2) أنها تمثل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية.

3) أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.

4) إن إيجاد عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية وفي ضوء الشرح في الموارد قد يقود إلى الضغوط للتضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

5) أن هذه النظرية تفرض وجود مرونة عالية في فرض الموارد، وهذا غير واقعي.

---

[1]- فارس رشيد البياني، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2008، ص 81.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص99.

من الصعب تقييم كل من نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن واختيار أحدهما بشكل تجريبي، وقد حاول البعض التوفيق بين النظريتين بجعل النمو غير المتوازن وسيلة تحقيق الصف النهائي للنمو المتوازن واقتصاديا فإن النظريتين يمكن أن تكونا مكملتين بدلا من أن تكون متناقضتين.

4.نظريات التغيير الهيكلي وأنماط التنمية:

تركز هذه النظريات على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها القائمة على التركيز الشديد على القطاعات الأولية إلى تحقيق مزيد من التنوع في القطاعين الصناعي والخدماتي، وهناك نموذجان في هذا الإطار، نموذج "آرترلويس" ونموذج "هوليستشيز":

*نظرية لوسيس في التنمية (حالة التنمية في ظل عرض غير محدود من العمالة) في ظل نموذج لوسيس فإن الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما: القطاع الزراعي التقليدي الذي يتم بفائض في العمالة التي يجب تحويلها تدريجيا إلى القطاع الثاني الذي هو القطاع الصناعي المبث دون تحقيق خسائر في إنتاج القطاع التقليدي، وتتوقف سرعة صوت ذلك لمدى سرعة نمو القطاع الحديث وتراكم رأس المال فيه.

وبالنسبة لمستوى الأجور في القطاع الصناعي الحضري يفترض الآتي[1]:

1. أنه ثابت.
2. أنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم على عدد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي حيث يفترض لوسيس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى على الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الفردي حيث تحدث هجرة العمال من مواضعهم في الريف حيث القطاع الزراعي إلى الحضر حيث القطاع الصناعي.

يشار في هذا الصدد ان عدد من الافتراضات التي استند إليها النموذج لا تتطابق مع واقع البلدان المتخلفة ومنها[2]:

1) يفترض النموذج ضمنا أن معدل نمو العمل والتشغيل في القطاع المبث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال في هذا القطاع، ولكن ماذا لو أن أرباح الرأسماليين يعاد استثمارها في معدات رأسمالية موفرة للعمل وماذا لو تم تحويل الأرباح إلى الخارج ولم تستثمر في الداخل.

2) فكرة أن فائض العمل موجودة في المناطق الريفية بينما حالة لاستخدام الكامل في المناطق الحضرية، إلا أن معظم البحوث المعاصرة تشير إلى أن الاحتمال الغالب هو أن يكون العكس هو الصحيح، أي أن الفائض العمل في المناطق الحضرية أكثر احتمالا من فائض العمل في الريف.

3) الافتراض الخاص بأن سوق العمل التنافسي للقطاع الحديث هو الذي يضمن بقاء الأجور الحقيقية الحضرية ثابتة افتراض مشكوك حيث أن التجربة العملية تشير إلى اتجاه الأجور في القطاع الحضري على الارتفاع عبر الزمن وعدم ثباتها.

---

[1] ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني، محود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، الرياض، دار المريخ للنشر، 2006، ص132.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 106-107.

4) إن رأس المال لا يتم تحقيقه فقط من خلال الأرباح، كما يوحي ذلك النموذج، بل أيضا من خلال الاقتراض المصرفي رغم أن ذلك يؤدي إلى التضخم لكنه يمر مؤقتة حيث تبدأ السلع الرأسمالية بإنتاج السلع الاستهلاكية، عندما تميل الأسعار إلى الانخفاض.

5) إن عملية النمو لا يمكن أن تستمر إلى الأبد عندما ينتهي فائض العمل تتوقف عملية النمو كما أنه حتى لو وجد فائض العمل في الأمر الحقيقي في الصناعة ممكن أن يرتفع الأمر الذي يقلل من أرباح الرأسماليين وبالتالي يقلل من إمكانية إعادة الاستثمار والنمو.

6) إن إمكانية تطبيق النظرية مرهون بفرضياتها وأن الفرضيات المعتمدة لا تتطبق مع واقع الحال.

4 نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية:

يستند هذا النموذج على البحث التجريبي الذي قام به الاقتصادي "هوليستشينري" « Hollischeneiri » الذي قلل أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1950-1973 والذي اعتمد أسلوب تحليلات الانحدار مستخدما أسلوب المقطع الفريضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فريدة مختلفة وقد ساعدت هذه الدراسة على تحديد العديد من الخصائص العامة لعملية التنمية[1].

- الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي.
- كما تتطلب تراكم مادي وبشري.
- تتطلب التغير في الطلب الاستهلاكي من التركيز على السلع الغذائية والأساسية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدماتية.
- نمو والتحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة إلى المدن الصناعية.
- انخفاض حجم الأسر والنمو السكاني.
- اهتمام أرباب الأسر بالنوع أكثر من الكم.

عموما، الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تفيد أن خطوات التنمية يمكن أن تتغير حسب العوامل المحلية والدولية التي الكثير منها فوق قدرة الدولة على التحكم فيها.

5.نظرية مراحل النمو لروسطو:

تمثل نظرية "روسطو" مراحل النمو محاولة لوضع بديل النظرية الماركسية خاصة بعد أن تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة، حيث حاول روسطو تصنيف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية إلى 05 فئات المجتمع التقليدي هو المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق والمجتمع المنطلق السائر نحو النضوج، وأخيرا مجتمع الاستهلاك المحلي[2].

1)المجتمع التقليدي من الزاوية التاريخية جميع العالم السابق بالإضافة إلى المجتمعات اللاحقة والتي لم تتأثر بقدرة الإنسان الجديد على استغلال محيطه استغلال منتظما في سبيل نفعه الاقتصادي، ويستند المجتمع التقليدي على وظائف إنتاجية محدودة ويعمل أغلب سكانه في الزراعة والحرف الأولية ويصل متوسط الفعل

[1] مدحت القديشي، مرجع سابق، ص 108.

[2] مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص25.

الفردي إلى درجة تقترب من الجفاف ويتميز الادخار ولا يعني هذا أن نظام المجتمع ستاتيكي وإنما يحدث التغير في حدود الإمكانيات المحدودة للمجتمع التقليدي.

2)الشروط المؤهلة للانطلاق، يرى روسطو أنه لابد من مرور بعض الوقت لتحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الإفادة من ثمرات العلم الحديث، وتجنب تناقض الموارد والغلة لكي يستطيع الاستمتاع بمنافع الفائدة المركبة وخيراتها ولذلك تتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة انتقالية.

3)الانطلاق هو الفترة التي نتلوا زوال العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر، وفي هذه المرحلة يتم التغلب على معوقات النمو والمقاومة التقليدية، ويصبح التقدم هو الأمر الطبيعي للمجتمع.

4)**مرحلة النضج**: يعرف روسطو هذه المرحلة بأنها "المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقترنة على تحافز الصناعات الأصيلة التي حركت مرحلته الانطلاقية" ويرى روسطو أن فترة تقدر سنتين تلزم نقل المجتمع من بداية الانطلاق إلى النضوج.

5)**مرحلة الاستهلاك الوفير**: الفترة التي تتجه فيها قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية الثانية، في هذه الفترة شهد المجتمعات التي وصلت إليها أمرين، فقد ارتفع دخل الفرد إلى مستوى عال بحيث أصبح كثير من الناس قادرين على استهلاك يتجاوز الطعام الأساسي والسكن.

بالإضافة إلى تغيير تركيب ليس فقط من حيث زيادة السكان وإنما ارتفاع نسبة الموظفين وقد وجهت العديد من الانتقادات إلى هذه النظرية ومن أطراف عديدة تجمل أهمها في ما يأتي:

1)نظرية روسطو من التاريخ الحديث بأكمله من خلال المنطق الداخلي والتتابعي لمراحلها حيث أثبتت أن الدول المتقدمة جميعها تمر بمرحلة الانطلاق نحو (النمو المستدام)، فالولايات المتحدة وكندا ونيوزيلاندة وأستراليا ولدت حرة ولم تمر بالمرحلة التقليدية، ولهذا فإن المرور بهذه المرحلة ليس حتميا.

2)الدول المتخلفة ما زالت تصارع في إحدى هذه المراحل غير أنه من جملة نقائصها أنها جعلت المرور بجميع الخطوات أمرا حتميا، كما يمكن أن تتداخل مرحلتين.

3)وحدد روسطو سببا معينة من الاستثمار للمرور من مرحلة إلى أخرى وهذا في الواقع غير صحيح بالنسب التي ذكرها، حيث هنالك صعوبات تواجه الدول النامية.

4)إن معامل رأس المال الناتج هو ليس ثابتا في حين أن روسطو يفترضه ثابتا، مما يعني وجود عوائد ثابتة للحجم، وهذا الافتراض قد ينطبق عن البلدان المتقدمة وليس النامية.

المطلب الثالث: الفرق بين التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها

أهم الفروقات بين التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

1-الفرق بين التنمية ومصطلح النمو:

يرى يونيه: أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في حين التنمية الاقتصادية تفترض تطورا فعالا وواعيا، أي إجراء تغيرات في تنظيمات الاجتماعية والدولية.

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النمو يراد به محدود الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها بأنها تتقصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي الواسع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة

سريعة تراكمية دائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة زمنية، ربما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البيان الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغيير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

2-الفرق بين التنمية والتطور: إن التطور مفهوم يعتمد بأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات ثم خلال مراحل محددة وثابتة.

3-التقدم: مصطلح يأتي كمرحلة نهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

4-الفرق بين التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى تقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل لوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

5-التنمية والتحديث: كثيرا ما يكون الخلط بين مفهومي التنمية والتحديث فأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجيا والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصدر نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو إنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي لأنها تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث[1].

6-مفهوم الانطلاق الاقتصادي: يشير استعمال مفهوم الانطلاق الاقتصادي في الكتابات التي تعني بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Take off" أو المصطلح الفرنسي "Décollage" وهناك من يترجمه إلى الانطلاقة الاقتصادية، ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية "روسطو" حيث ينص على أن استخدام هذه الكلمة في نظريته من تطور الاقتصادي الذي قسمه إلى خمس مراحل "مرحلة الانطلاق" هي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم وتبدأ عندها ناتج الفرد في متوسط في الازدياد حاملا مهمة تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية التي تقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق وروح الابتكار[2]

المطلب الرابع: مصادر التي تمول التنمية الاقتصادية

اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن أنه وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولا أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يثير إلى أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار والأجور ليست على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية، تمويل التنمية في تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[3].

ويمكن تقسيم المصادر إلى نوعين: مصادر داخلية ومصادر خارجية

أولا-المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

---

[1] جلا ل خشيب ،النمو الاقتصادي، مفاهيم ونظريات خلال:www.aluhoh.net، ص09.

[2] جلال خشيب، نفس المرجع، ص09.

[3] أحمد الثوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

1)**مدخرات القطاع العائلي**: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

*مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.

*الودائع في البنوك وصناديق التوفير.

*الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.

*سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2)**مدخرات قطاع الأعمال**: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدر للادخار وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين: ادخارات الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام. الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات، بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز Deficitspending[1].

3)**الادخار الحكومي**: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة). أما إذا زادت النفقات الجارية من الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق سحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها إلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة[2].

4)**التمويل التضخمي**: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا الاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك المركزية.

ثانيا:المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

1)**السلم الدولي للإنشاء والتعمير**: وأنشئ هذا لعدة أغراض أهمها[3]:

- تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.

- توفير المعونات النقدية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

---

[1] أحمد الدوري، مرجع سابق، ص14.

[2] أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.

[3] أحمد الدوري، مرجع سابق، ص14.

2)**صندوق النقد الدولي**: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية منع حدوث أزمات مالية.

3)**القروض**: قد تكون عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد أو هيئات التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل مؤسسة الدولية للتمويل (IPC) أو من صناديق التمويل الإقليمي[1].

4)**الاستثمار الأجنبي**: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها. وهناك نوعان:

الاستثمار الأجنبي المباشر: يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال للمشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الانتداب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحل للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة[2].

المبحث الثاني: قياس التنمية الاقتصادية

تستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية[3] وعلى الرغم من الاستعمال المكثف لمصطلح "المؤشر" فإنه لا يبدو معرفا بشكل واف، يعرف بأنه "الذي يشير إلى شيء آخر" لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات والتغيرات والمؤشرات.

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر التنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية: تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد ويمكن أن تتم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي الفردي أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (BNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كضمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي المحلي الإجماليGNPأو GPP الكلي أو للفرد وبعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي ويساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة، إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة المستخدمة في التناول داخل السوق التجاري والتي تطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة.

---

[1] جمال الدين لعوسيان، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.

[2] أحمد عادل حشيش، مرجع سابق، ص19.

[3] Economic Development, Encyclopedia.com, Retreived page 1,2 .

حاول (NorhousStobirn 1972) تصحيح للناتج القومي الإجماليGNP ليصبح بشكل أفضل "مقياس الرفاه الاقتصادي" وتستلزم هذه المقاربة تخفيض GNP وعدم احتساب نفقات الدفاع والنفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث والازدحام والجريمة، كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ وضمان الاستهلاك المعمر، وصنف المؤلفات الخدمات الضخمة والتعليم كاستثمار أكثر من كونها استهلاكا.

وهناك مؤشرات أخرى أكثر استخداما لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي في دولة ما مقارنة بدولة أخرى وهي:

1.دليل التنمية البرية وهو ما يخص الصحة والتعليم والخدمات بالإضافة إلى نسبة العاملين والبطالة.

2.متوسط دخل الفرد وأيضا القدرة الشرائية.

3.السيولة النقدية.

4.انتشار التصنيع وهياكله بالإضافة إلى هياكل الإنتاج الأخرى.

5.ارتفاع نسبة العاملين بالصناعة.

إن المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية قد عرفت تطورا كبيرا واكبه التطورات التي عرفها مفهوم التنمية إضافة إلى تنوعها بما يتناسب مع الجوانب المتعددة للتنمية غير أنه لا يوجد مؤشر واحد بإمكانه أن يوضح كل جوانب التنمية كما أن لكل مؤشر مزاياه وعيوبه، وتتمثل أشهر هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

1.المقياس التقليدي للتنمية.

2.مقياس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة.

3.المؤشر المركب للتنمية البشرية.

4.مؤشرات التنمية المستقلة.

5.مؤشرات التنمية البشرية.

6.مؤشرات الإطار الشامل للتنمية.

ويمكن شرح هذه المؤشرات على النحو التالي:

1-المقياس التقليدي للتنمية:

يرتكز على حساب الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه بعض المؤشرات، كمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2-مقاييس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة:

وتركز هذه المؤشرات على نسب اليد العاملة في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة ونسب التعليم بمختلف مستوياته، نسب الفقر، توزيع الدخل، معدل وفيات الأطفال، نصيب الفرد من التغيرات الحرارية، استهلاك اللحوم.

3-المؤشر المركب للتنمية البشرية:

[1] إبراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 101-137.

ويعود الفضل في تركيب المؤشر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قام بالترويج لمفهوم التنمية البشرية ابتداءا من مطلع التسعينات حيث اقترح تقرير التنمية البشرية الأول سنة 1990 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة تكوين مؤشر التنمية البشرية ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات تعبر عن الخيارات الرئيسية في كل مستويات التنمية وهي:

1.الحياة الطويلة الخالية من العلل.

2.اكتساب المعرفة.

3.التمتع بمعيشة كريمة

4-مؤشرات التنمية المستدامة:

اهتمت الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي بقياس التنمية المستدامة ونظرا لمكانة البعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة هذه المؤشرات ليست مؤشرات تنموية صرفة ولكنها تتضمن مؤشرات بيئية أيضا، حيث يتم التركيز على مدى تكامل البيئة مع التنمية، وتأخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

-الاستثمار في رأس المال البشري.

-إهلاك الأصول المنتجة.

-تدهور البيئة واستفاد الموارد الطبيعية.

5-مؤشرات التنمية المستقلة:

وهي مؤشرات تركز على قياس درجة استقلالية عملية التنمية الاقتصادية في الدول كمؤشر نسبة الصادرات والواردات، مؤشر الدين الخارجي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر التبعية الاقتصادية.

6-مؤشرات الإطار الشامل للتنمية:

قام البنك الدولي اقتراح مفهوم للتنمية أطلق عليه "الإطار الشامل للتنمية" وهو مفهوم يعتمد على الجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية من جهة والجوانب الهيكلية والاجتماعية من جهة، وتتمثل الجوانب أربعة عشر (14) عنصر وهي:

-الحكم الجيد والنظيف

-الطاقة

-النظام القانوني والقضائي الجيد

-الطرق والمواصلات

-النظام المالي الجيد

-القضايا البيئية واطراد التنمية

-نظم التأمين والبرامج الاجتماعية

-استراتيجية التنمية الحضرية

-استراتيجية التنمية الريفية

-استراتيجية التنمية للقطاع الخاص

-القضايا ذات الأهمية الخاصة للدولة

وفي الجزائر يسمح لنا الاطلاع على المؤشرات التنموية بفهم المكانة التي تحتلها البلاد على الصعيد التنموي ومعرفة المجالات والقطاعات التي يجب التركيز عليها وأيضا تسمح هذه المؤشرات بتقييم الجهود المبذولة والسياسات التنموية المنتهجة في هذا الإطار.

المطلب الثاني: التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية الاقتصادية

إن أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين مست أربعة جوانب أساسية تتمثل في:

-زيادة موجة التحرر الاقتصادي

-إقامة منظمة التجارة العالمية

-تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية

-ظهور العولمة وسرعة انتشارها

ولهذه التغيرات الاقتصادية العالمية آثار إيجابية وآثار سلبية ومن الآثار الإيجابية ما يلي[1]:

-التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام.

-إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وفي غير صالح القطاع العام مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الأرباح وذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام.

-تخفيض الأنفاق الحكومية بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام، وزيادة وصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص.

-رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة وإعادة تدوير الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص وهذا كله يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

-إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرص لها تملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام.

ومن الآثار السلبية ما يلي:

-فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقيات الثنائية بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر.

-احتمال أن تدخل بعض الاقتصادات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوربية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى دائمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها.

-زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وصرف العمال.

-يؤدي تحديد الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المعية، وزيادة عدد الأسر تحت خط الفقر.

-مخاوف من سيطرة الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الإستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع[2].

---

[1]- أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص25.

[2]- أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص70.

المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى.

فخلال عقدي 40 و50 كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد بحيث أنها كانت ترادف لمفهوم النمو الاقتصادي.

وخلال عقدي الستينات كانت تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعني النهوض الشامل بالمجتمع بأسره من خلال إنتاج الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار. وقد ربط آثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار حيث أن فائدة النمو ليس في أن الثروة تريد سعادة الإنسان بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني.

ومع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ونتيجة ذلك أصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية والتي تعكس "أبعاد بيئية وبشرية"

المبحث الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية وتحدياتها

أصبحت التنمية الاقتصادية مساءلة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأحوال العلمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، واليوم غدت هذه التنمية ومشاكلها تحتل مركز الصدارة في دراسات الفكر الاقتصادي العالمي، فللتنمية الاقتصادية أهداف متباينة من بلد لآخر ومن فترة لأخرى للبلد الواحد، وإستراتيجيات تتبعها لتحقيق أهدافها المرجوة.

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية

هنالك أهداف مشتركة تسعى إليها جل الدول والتي من أهمها ما يلي:

1-زيادة الدخل الوطني الحقيقي: ويقصد بزيادة الدخل الوطني الحقيقي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية (الكلية) المختلفة من خلال فترة زمنية معينة، وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان والإمكانيات المتوفرة في البلد.

2-استثمار الموارد الطبيعية: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول عن طريق دعم البنية التحتية العامة وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج والخدمات العامة.

3-دعم رؤوس الأموال: يهتم هذا الهدف إلى توفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة التي تعاني ضعفا وعجزا بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطات المالية في البنك المركزي والبنوك التجارية المشتملة على المال بصف عادية أو الأوراق المالية المتنوعة مثل السندات.

4-الاهتمام بالتبادل التجاري: هذا الهدف خاص بتنمية التجارة ويهام بمتابعة الصادرات والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول المتقدمة والدول الأخرى ووضوحا تلك التي تشتري الصادرات بأسعار معقولة تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان.

5-معالجة الفساد الإداري: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي ويشغل موارده وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيزهوازدهاره في المجالات كافة.

6-إدارة الديون الخارجية: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدنية على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد الديون مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.

المطلب الثاني: معوقات وتحديات التنمية الاقتصادية

تواجه عملية التنمية في الجزائر عدة معوقات نذكر منها:

أولا: البطالة

يعاني الاقتصاد الوطني من مشكلة البطالة التي تعيق نجاح مختلف البرامج التنموية المسطرة حيث بلغت البطالة حسب الإحصائيات الرسمية سنة 2017 معدل 11% ووصلت هذه النسبة عند الشباب (16-24 سنة) حوالي 22%، كما يلاحظ أن نسبة البطالة عند الذين لا يملكون أية شهادات تبلغ 7.3 بينما ترتفع عند خريجي التعليم العالي إلى 21.4%[1]، وهذا ما يتطلب مشاريع تنموية بإمكانها أن تستوعب يد عاملة كبيرة تقلص من حجم البطالة الموجودة وتساهم في زيادة الناتج المحلي.

ثانيا: مشكلة السكن

مشكلة السكن تبقى من المعوقات الرئيسية التي تواجه التنمية وتعدد الاستقرار الاجتماعي في الجزائر حيث يكثر الطلب بشكل مستمر ولا تلبي المشاريع المنجزة الحاجيات المتزايدة للعائلات.

ثالثا: التوزيع الجهوي غير العادل للأنشطة الاقتصادية

وهذا ما يتطلب إنفاقا كبيرا في مجال البنية التحتية في المناطق الداخلية ومناطق الجنوب، كما يرى بعض الخبراء أن التنسيق الفعال بين آليات التحكم والمراقبة والتوجيه المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يجعل هذه المؤسسات محركا أساسيا للتنمية المستدامة في مختلف المناطق[2].

رابعا: ضعف الإنتاج الزراعي

---

[1]- Rapport « Emploi et en 4eme trimestre 2017 », office national des statistique p1.

[2]- صالح صالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإمكانيات والآفاق التنموية، ص 18، ج2، جانفي 2004، القاهرة.

رغم الإنفاق المتزايد في هذا القطاع، ورغم الجهود التي تبذلها السلطات في دعم الفلاحين إلا أن المنتوجات الزراعية تبقى ضعيفة حيث بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية 7.167 مليار دولار[1]، ويعود ضعف الإنتاج الزراعي إلى توجيه الدعم الفلاحي بطرق بيروقراطية لا تخضع لسياسات محروسة تهدف غلى تحسين أداء القطاع، إضافة إلى عامل الجفاف وقلة المياه الذي يؤثر كثيرا.

خامسا: الهيكل الإنتاجي غير المتنوع

يرتكز الهيكل الإنتاجي في الجزائر على الصناعات الإستراتيجية النفطية رغم أن السلطات العمومية شرعت في إستراتيجية "ترقية الصادرات من غير المحروقات" في أعقاب أزمة 1986[2]، وتشير بعض التقارير المؤسسات الدولية عن الجزائر إلى أنه رغم المؤشرات المالية الجيدة الحالية وفي المدى المتوسط آفاق 2015 إلا أنه يجب على السلطات العمومية القيام بالإجراءات اللازمة لتعزيز الإيرادات خارج قطاع المحروقات بالتوازي مع تشجيع إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق العراقيل الجبائية عليها من أجل التقليل من تبعية الاقتصاد بنسبة مطلقة لعائدات صادرات المحروقات[3]، حيث لا تشكل عائدات الصادرات خارج المحروقات سوى نسبة ضئيلة من الصادرات الإجمالية.

[1] تقرير مؤشرات التجارة الخارجية لسنة 2008، مديرية الجمارك.

[2] سكينة بن حمود، إستراتيجية ترقية الصادرات من غير المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، العدد 2.17، ص163، 2008.

[3] Rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 « Algérie » N° 11/39 Fond monétaire international Mars 2011-P3.

خلاصة الفصل:

لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العتيدة إحقاق برامج التنمية إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى التمويل الخارجي وبهذا فإن التنمية الاقتصادية لها دور بارز في القضاء على العقبات الاجتماعية والاقتصادية وكذا الصعوبات الإدارية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المختلفة سواء التركيز على تكوين رأس المال المادي أو من خلال الاعتماد على إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو الغير متوازن.

الفصل الثالث

تمهيد:

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري وبيئة الأعمال من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة قصد جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بعد إدراكها بأهمية ودور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبتها في استغلال الإمكانيات الضخمة والمتنوعة التي تتوفر عليها خاصة الثروات الطبيعية والطاقوية التي تشكل فرصا حقيقية للاستثمار وقد بدت هذه المساعي واضحة منذ بداية التسعينات من خلال إصدار بعض التشريعات واستحداث هيئات خاصة بترقية ودعم الاستثمار، هذا فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومحاولات الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التكريس التدريجي لعملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري والمفاوضات في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا الاتفاقيات المتعددة التي أبرمتها الجزائر في مجال حماية وتشجيع الاستثمار.

وقد شهدت الجزائر منذ 2006 معدلات مقبولة من حيث الاستثمارات الأجنبية نتيجة لتحسن محددات جذب الاستثمار واستقرار المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال، ومن خلال الفصل الثالث سنحاول تحليل الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية وذلك من خلال التطرق للعناصر التالية:

المبحث الأول: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية.

المبحث الأول: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية حيث بادرت إلى توفير المناخ المناسب من خلال جذب الاستثمار وذلك من خلال التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر خلال مرحلة التسعينات على بذل مجهودات كبيرة وذلك فيما يخص المجال القانوني المؤسساتي والاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين الأجانب حيث كرست حرية الاستثمار كمبدأ من جهة، وعملت على تحفيزها من جهة أخرى وقبل التطرق إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من الإشارة إلى نوايا هذا النوع من الاستثمار ثم الانتقال إلى ما تم إنجازه.

أولا- نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

سيتم في هذا الجزء تقييم حصيلة نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث مراحل يفصلها قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 وقانون تطوير الاستثمار 2001 وذلك راجع إلى سببين:

يرجع السبب الأول إلى الاختلاف في الأطر القانونية والمؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر بحيث نجد أن قانون القرض والنقد 1990-1993 المرجع القانوني لهذا الاستثمار كما كانت مصالح بنك الجزائر (مجلس النقد والقرض) بمثابة الإطار المؤسساتي المكلف عن حسن تطبيق هذا القانون بمصادقة هذا الأخير يمثل شرطا أساسيا لتحقيق هذا الاستثمار أما في الفترة 1994-2001 فنجد قانون ترقية الاستثمار ووكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات يغيران الأساس القانوني المؤسساتي للاستثمار الأجنبي أما منذ 2001 إلى غاية يومنا هذا فنجد قانون تطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أصبحا يمثلان المرجع القانوني والمؤسساتي لهذا الصنف من الاستثمار[1].

أما السبب الثاني يكمن في إتلاف مصدر وطبيعة الإصلاحات المتعلقة بنوايا الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت مدرية حركة رؤوس الأموال لدى بنك الجزائر بين 1990-1993 المصدر الرئيس لهذه النوايا تحمل مصدر هذه الإحصائيات إلى وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات وذلك في الفترة الممتدة 2004-2012 ثم أصبحت الوكالة الوطنية مصدر لهذه الإحصائيات.

ثانيا -نوايا الاستثمار الأجنبي في ظل قانون النقد والقرض (1990-1993):

حسب إحصائيات بنك الجزائر فقد تم إصدار والتوصل على إعطاء رأيا بالمطابقة منها 105 قرارا متعلقا بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر و66 قرار متعلقا بأصحاب الامتياز و31قرار للبائعين بالجملة، وذلك من بين 300 ملف مدروس، وهو ما يعادل نسبة قبول 67% أما معدل قبول الاستثمار الأجنبي فيعتبر الأعلى مقارنة بالأصناف الأخرى المطروحة لدى البنك وذلك بنسبة 80% وذلك في آخر اجتماع عقده مجلس النقد والقرض بغية دراسته إمكانية استثمار غير المقيمين بالجزائر.

[1]- المرسوم التشريعي 12-93 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار

جدول رقم (III-01): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2006-2016)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون)	النسبة (%)
الزراعة	14	%1.7	4373	%0.20
البناء والأشغال العمومية	137	%16.67	77 661	%3.5
الصناعة	495	%60.22	1783 922	%80.48
الصحة	6	%0.73	13 572	%0.61
النقل	25	%3.04	14 820	%0.67
السياحة	14	%1.70	113 772	%5.13
الخدمات	130	%15.82	119 139	%5.37
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	%0.12	89 441	%1.03
المجموع	822	%100	2216 699	119 525

Source : http://Www.andi.dz/Idexphp/at/declaration d'investissement la date: 16/05/2018.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1-الاستثمار في قطاع الصناعة:

يعد قطاع الصناعة أهم قطاع استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) حيث تم التصريح بـ 495 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 1783922 مليون دينار جزائري نسبته بـ 80.48% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن بين الصناعات التي تم الاستثمار فيها مجال السكك الحديدية التي تتولاه المجموعة ا أمريكية (جنرال موتورز) وصناعة الأغذية التي عرفت انتعاشا كبيرا بدخول شركة (دانون) إلى السوق الجزائري ومن ابرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني لإنتاج المركبات العسكرية من نوع "مرسيدس"، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيارات "رونو-الجزائر"بالشراكة مع الشركة الوطنية لإنتاج السيارات ومشروع إنتاج الحديد والفولاذ مع الشريك القطري.

2-الاستثمارات في قطاع البناء والأشغال العمومية:

احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح بـ 137 مشروع بقيمة 77661 مليون دينار بنسبة 3.5% من إجمالي

الاستثمارات المصرح بها ويحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في المشاريع التنموية الكبرى كطريق سيار شرق غرب.

3-الاستثمار في قطاع الفلاحة:

يعاني قطاع الفلاحة تهميش حيث لم يستقطب سوى 14 مشروع بمبلغ 4373 مليون دينار جزائري قدرت بـ 0.20% من إجمالي التدفقات المصرح بها بالرغم من إمكانيات المتاحة في الجزائر في هذا المجال ويرجع هذا إلى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية.

4-قطاع الاتصالات:

حيث تم التصريح بمشروع واحد بمبلغ 89.441 مليون دينار جزائري قدرت نسبته بـ 4.03% من إجمالي التدفقات المصرح بها ومن أهم الشركات المستثمرة في هذا القطاع "الشركة القطرية أوريدو".

5-القطاعات الأخرى:

لم تقص القطاعات الأخرى كالصحة والنقل والسياحة بالمستويات المرغوبة رغم دورها في الاقتصاد، حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات، وهو ما يتطلب من السلطات الحكومية اتخاذ ا إجراءات والتدابير اللازمة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I.أهم المناطق المستثمرة في الجزائر:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية والجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2006-2016).

جدول رقم (III-02):

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
أوربا	437	955 161
الاتحاد الأوربي	313	677 209
آسيا	98	163 102
أمريكا	19	68 163
الدول العربية	236	997 528
أستراليا	05	5686
إفريقيا	01	2974
مشروعات متعدد المينات	26	24 085
المجموع	822	2216 699

Source : http://www.andi.dz./Idexphp/at/declaration d'investissement la date 16/05/2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول الأوربية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر عدد المشاريع خلال (2006-2016) بـ 437 مشروع منها 331 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوربي تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها تليها كل إيطاليا وإسبانيا، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية 236 مشروع ثم الدول الأسيوية بـ 98 مشروع ومن أهمها الصين واليابان، وأمريكا بـ 19 مشروع إلى الاستثمارات المتدفقة من أستراليا تحتل المرتبة الأخيرة بمشروع واحد لكل منهم.

أما من حيث قيمة الاستثمار فقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال (2006-2016) بقيمة استثمار 699 2216 مليون دينار جزائري منه 677209 مليون جزائري مصدرها دول الاتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية

أولا: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية، يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتسم بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات إضافة إلى معدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف غير مغالي فيه وبنية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري[1].

حيث يشمل المركب ثلاث مجموعات هي السياسات المالية والنقدية والمعاملات الخارجية غير أن هذا المؤشر لا يعكس التطورات النوعية المتعددة التي تؤثر مجمل المناخ مثل: (درجة الاستقرار السياسي والتطورات التشريعية والمؤسسية بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج يتم حساب المؤشر المركب عن طريق متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة[2].

جدول رقم (III-3): وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية بمناخ الاستثمار خلال الفترة (2006-2016)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر سياسة التوازن الداخلي	1	3	3	-3	3	3	-3	3	0	0	0
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	0	3	3	0	3	3	3	3
مؤشر السياسة	0	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0

[1]- زين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، عمان، 2012، ص166.

[2] -و صاف سعيدي، قويدري محمد، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم السير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن، 2008، ص50.

النقدية (معدل التضخم)											
المؤشر المركب	1.33	2	2	-1	2.33	2	-1	2.33	1	1.33	1

المصدر: تقرير البنك الدولي

www.data.albankaldawlé.org/indicator/Fp.CDI.total.ZG.2016

من خلال الجدول نلاحظ أن مناخ الاستثمار يشهد تذبذب في أغلب سنوات الدراسية حيث لاحظ بأن هنالك تحسن ثم يليه انخفاض ضعيف وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط من (2014-2016)، حيث كانت هنالك زيادة في الإيرادات النفطية سنة 2008 ارتفع سعر البرميل النفط 99.97 دولار للبرميل، ففي سنة 2013 نلاحظ اختلال في التوازن الداخلي نتيجة زيادة النفقات العامة للدولة، ارتفاع معدلات التضخم أين سجلت معدل 5.70% سنة 2012.

ثانيا: مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001 يهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهد الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

بالنسبة لمؤشر الأداء:

-حصول الدولة على معدل 1 يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-حصول الدولة على معدل دون 1 يعني أن وضعها الاقتصادي ضعيف.

المؤشر الإمكانيات: يتراوح هذا المؤشر بين 0 و1

تصنف الدول حسب مؤشري الأداء والإمكانيات في أربع مجموعات:

1-مجموعة الدول السباقة (مؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع).

2-مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها (مؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض).

3-مجموعة الدول ما دون إمكاناتها (مؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع).

4-مجموعة الدول متدنية الأداء (مؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات منخفض).

جدول رقم (III- 4): ترتيب الجداول في مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2006-2016)

السنوات / المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر الأداء	117	128	115	82	102	109	102	94	93	95	118

[1] -بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص 106.

مؤشر الإمكانيات	67	69	71	77	-	82	79	75	73	65	66

المصدر: كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص231.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض خلال السنوات 2006-2009 إلا أنه بعد سنة 2009 أصبحت ضمن مجموعة الدول دون إمكاناتها سواء بالنسبة لمؤشر الأداء والإمكانات.

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسته التمويل الدولية، يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، ويعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي والعالمي[2].

جدول رقم (III- 5): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بتونس والمغرب خلال (2006-2013)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	128	116	116	125	134	136	136	150
تونس	58	80	80	88	73	69	55	45
المغرب	102	115	115	129	130	128	114	93

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص159.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية الثالثة، 2006، ص 12، النشرة الفصلية الرابعة 2007، ص 19، النشرة الفصلية الثالثة 2008، ص 15.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 128 سنة 2006 مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 58 والمغرب التي جاءت في المرتبة 102 وهذا يعني تدهور مناخ الاستثمار في الجزائر، لتتراجع بـ 12 مرتبة سنة 2006 و2007 لكن في سنة 2013 ارتفع ترتيبها بـ 34 مرتبة عما كانت عليه سنة 2007 مقارنة بتونس والمغرب التي تقدمتا الترتيب بـ 35 و22 مرتبة على التوالي مما يعني التراجع الكبير في مناخ الاستثمار في الجزائر. ذلك راجع إلى قيام الدولة الجزائرية بعدة إصلاحات في بيئة أداء الأعمال سنة 2010، حيث تم إقرار لوائح جديدة

[1] - مولاي لخضر عبد الرزاق، لويزة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص146.

[2] - مفتاح صالح، دلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44، 2008، ص123.

لتصل تراخيص البناء ،خفض تكلفة الملكية وتخفيض معدل الضريبة على دخل الشركات في بعض القطاعات من 25% إلى 19%، اعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية وزيادة كفاءة المحاكم[1].

رابعا: مؤشر التنافسية

يصدر المؤشر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ 1979[2]، حيث تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار حيث تمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا التنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما[3].

جدول رقم (III-6): ترتيب الجزائر مقارنة في مؤشر التنافسية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2006-2016)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
	155 دولة	128 دولة	131 دولة	134 دولة	142 دولة	144 دولة	130	132	142	128
الجزائر	756	29	81	99	86	87	98	86	86	29
تونس	30	3	32	36	32	40	15	10	34	40
المغرب	70	7	64	73	75	73	74	15	80	90

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص176، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007، ص 207، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص262.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية الأولى، 2009، ص 17، النشرة الفصلية الثالثة، 2011، ص 18.

عبد الكريم عاطف، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012، ص 44.

الدراسات والبحوث اليمني، اليمن، ص14.

تقرير التنافسية العالمية 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 76 من مجموع 155 دولة خلال سنة 2006 لتتقدم سنة 2007 إلى المرتبة 29 من مجموع 128 دولة مما يعني تحسن مركزها التنافسي على المستوى العالمي بالرغم من أن تونس والمغرب احتلت مراتب متقدمة إلا أنه بعد سنة 2007 تراجعت في الترتيب لتحتل المرتبة مما يؤكد تراجع مركزها التنافسي.

[1] الاستثمار في الجزائر، منشورات صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، 2012.

[2] عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012، ص 44.

[3] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر 2010.ص30.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر

تستثمر في الجزائر مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم وبالتالي تحقق الاستفادة الأكبر بكون هذه الدول لا تستثمر إلا بقيم ضخمة.

I. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر:

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب ما يوضحه الشكل الموالي.

جدول رقم (III-7): يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة (2006-2016) حسب أهم الدول المستثمرة فيها

الترتيب	الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الإجمالي
01	الولايات المتحدة	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	3.487
02	فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	1.743
03	إسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	1.531
04	مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47	1.308
05	إيطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953
06	المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	893
07	بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	857
08	الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	644
09	الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	488
10	ألمانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57	459
11	هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82	438
12	الإمارات	1	12	1	1	7	38	67	55	205	35	422
13	لبنان	-	1	1	-	5	24	48	61	109	16	265
14	سلطنة عمان	-	-	-	-	-	-	-	60	35	168	263
15	الأردن	-	9	10	10	16	06	14	03	167	27	262

16	البحرين	13	-	5	10	7	66	10	-	76	03	190
17	السعودية	1	-	10	2	20	8	13	52	29	22	157
18	اليابان	9	78	-2	17	2	8	11	8	17	3	151
19	قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-	127
20	تونس	-	1	2	1	5	11	14	7	70	4	115
إجمالي		1.078	1.037	582	867	990	1.569	1.545	2.482	2.588	2.015	14.753

نجد أن دول الاتحاد الأوربي تعتبر من أهم مصادر الاستثمار فيها بقيمة 5.981 مليار دولار بإجمالي مشاريع تقدر بـ 484 مشروع خلال عشر سنوات، وهي من أكبر الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بحجم استثمار يقدر بـ 3.487 مليار دولار رغم أنها تخص 12 مشروع قائم فقط والجدير بالذكر أن استثمارات هذه الأخيرة منفردة تمثل ضعف ما تستثمره كل من فرنسا وإسبانيا مع اعتبار أنهما أهم دول الاتحاد الأوربي المستثمرة في الجزائر منذ عشر سنوات.

وتأتي الدول العربية مجتمعة كثالث مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائربـ 208 مشروع خلال نفس الفترة وباستثمارات بحجم 3.75 مليار دولار تحوز على القسم الأكبر فيها مصر بقيمة 1.308 مليار دولار تليها الكويت بقيمة 644 مليون دولار ومن ثم الإمارات بقيمة 422 مليار دولار كأكبر ثلاث دول عربية مستثمرة في الجزائر.

وعلى عكس باقي الدول المتقدمة نجد أن اليابان لا تمثل مصدرا محكما للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، في طوال فترة عشرات سنوات لم تتعدى قيمة 151 مليون دولار على أساس تراكمي للفترة، وتتغلب عليها في ذلك الصين لأنها تمتلك استثمارات في الجزائر تقدر بـ 488 مليون دولار، والجدير بالذكر أن هذه الاستثمارات الضعيفة لم تكن تذكر في السنوات 2004 إلى 2009 وانطلاقا من سنة 2010 عرفت تزايدا مستمرا حيث بلغت في سنة 2016 فقط ما قيمته 125 مليون دولار في حين أن الاستثمارات اليابانية عرفت نسقا ضعيفا حتى أنها شهدت انسحابا لاستثماراتها سنة 2008 ولم تتعدى تدفقها السنوي حاجزا ال20 مليون دولار[1].

يمكننا إذن أن نستخلص أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة، والمتبقي منه إلى الدول العربية خاصة، أما بالنسبة للدول النامية فنجدها ممثلة أكثر في الصين، لكن المهم هو أن تكون حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من أقوى الدول في العالم، الأمر الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

II. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات نشرة ضمان الاستثمار بنشرة ضمان الاستثمار الفصلية، عدد خاص، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، مرجع سابق، ص14.

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (III-8): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر (2006-2016)

قطاع النشاط	المبلغ (مليون دج)	النسبة المئوية من إجمالي قيمة المشاريع	مناصب الشغل
الفلاحة	23 657	%9	5139
الصناعة	1 569 597	%62	103 660
الصحة	25 711	%1	4582
النقل	135 595	%9	46 079
السياحة	135 595	%5	3517
الخدمات	328 947	%13	35 147
البناء والأشغال العمومية والهيدروليكية	226 627	%9	100 991
المجموع	2 546 840	%100	299 115

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

www.ANDI.dz.23/05/2018

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة والخدمات الصدارة بنسبة 67% و13% بالترتيب من إجمالي قيمة المشاريع المقامة[1]، وذلك بسبب ارتفاع المردودية لهذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة فهي من القطاعات التي لا يحقق الربح الأعلى المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجنبه المستثمرين الأجانب، لذلك نجد أن قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 9% من إجمالي الاستثمارات المحققة، ناهيك عن قطاع السياحة يعتبر راكدا بالكامل فلا نترصد أية حركة مهمة في جانبه.

كما أن تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة يبرز بأن هناك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات بنسبة (11%، 62%، 5%) على التوالي وتتمثل أهم الصناعات في الصناعة الغذائية، حيث سجل الاستثمار في المياه والطاقة واللذان يندرجا ضمن المشاريع العمومية الكبرى ومبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن هنا نستنتج أن قطاع الصناعة والخدمات يحتلان مكانة كبيرة من قبل الشركات الاستثمارية في الجزائر.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المناخ الاستثماري للدول العربية، 2016، مرجع سابق.ص86

إن هذه الحالة لا تقتصر على إنتاج وتوزيع مواد التنظيف فقط بل يمكن نذكر أمثلة لها في الكثير من قطاعات النشاط التي دخلها المستثمرون الأجانب كالسلع الكهرو منزلية والمشروبات الغازية وبعض مواد البناء (الإسمنت خصوصا) وقطاع الاتصالات (الهاتف المحمول)...الخ[1].

بينما غياب الشركة الأجنبية في قطاعات أخرى جعل نوعية منتجات هذه الأخيرة مستقرة لا تعرف أدنى تغيير حتى من الناحية الشكلية البسيطة، ناهيك عن النواحي التي تستدعي تنويعا في الاستخدام أو تجديدا في المنتوج، ويمكن التدليل على هذا ببعض منتجات المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية التي لم تدخل تعديلات ملموسة ذات مغزى على منتجاتها لمدة تقترب من العشر سنوات وتتجاوزها في بعض المنتجات، والأمر شبيه أيضا إذا نظرنا في بعض المؤسسات الأخرى التي لا تولي أي اهتمام لتنويع منتجاتها وتحسين نوعيتها حسب متطلبات السوق وتطورات الحياة المعاصرة كالمنتجات الكهرومنزلية والمدافئ المشغلة بالغاز والكهرباء وغيرها.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد القومي.

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي الإجمالي

يعتبر التكوين الرأسمالي الإجمالي كمؤشر لقياس درجة الاستحواذ على الأصول الثابتة أو القائمة من جانب الحكومات ومختلف القطاعات الناشطة في الاقتصاد، وقد سجل هذا المؤشر تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2012/2000، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2009 بنسبة قدرت بـ 41%، أما بالنسبة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي فقد عرفت أيضا تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا بفضل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما في قطاع المحروقات وتحسن المناخ الاستثماري الملائم للنشاطات الأجنبية، وفيما يلي جدول يوضح تطور نسبة التكوين الرأسمالي خلال الفترة 2016/2006

جدول رقم (III-10): تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي ونسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي في الجزائر خلال الفترة 2016/2006

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي التكوين الرأسمالي %	30	34	37	47	41	38	37	35	40	41	42

[1]-حميد الجميلي: دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005، ص285.

نسبة الاستثمار الأجنبي من التكوين الرأسمالي الإجمالي %	6.791	5.161	5.351	5.819	3.985	4.291	2.477	2.100	3.303	3.985	4.392

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع التالي:

http://data.albankaldawli-org/indicator/NE .GDL-TOTL.KD2G

تاريخ الإطلاع: 2016/05/27

يتضح من خلال الجدول تطور نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكوين الرأسمالي الإجمالي غير أن هذه المساهمة تبقى محدودة حيث لم تتجاوز 8.86% طيلة الفترة 2016/2006، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتمد عليه بشكل كبير في تمويل التنمية المحلية بحكم أنه يرتكز على قطاع المحروقات إلا أنه يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي ودعم الاستثمار المحلي.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يشير تقرير المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات لسنة 2014 إلى أنه بالرغم من التطور في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في السنوات الأخيرة. إلا أن حصة هذه الاستثمارات من الناتج الإجمالي تبقى منخفضة حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة قدرت بـ 2.0078%لتعرف بعد ذلك انخفاضا كبيرا حيث وصلت إلى 0.94% سنة 2008، ثم ارتفعت في حدود 1.93% سنة 2009. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى 2746.4 مليون دولار وإلى الفرصة الاستثمارية الكبيرة التي أتاحتها الجزائر في إطار المخططات التنموية لتنخفض بعد ذلك خلال الفترة 2013/2010 ويعود ذلك إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع الطاقة والمناجم لاسيما بين سنتي 2011 و2012 نتيجة الأحداث السياسية الصعبة التي عرفتها بعض الدول العربية مما زاد من قلق المستثمرين الأجانب حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ليصل إلى 1.499 مليون دولار.

وفيما يلي جدول يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2016/2006

جدول رقم (3-11): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2016/2006

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي	1.6105	1.2894	1.5346	1.9938	1.4223	1.3000	0.7241

الإجمالي							
السنوات	2013	2014	2015	2016			
نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي %	0.8050	0.2031	0.1110	0.5030			

المصدر: المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2014/1990 متاح على الموقع:

http://www-izige-net/pid:7&sid:2

تاريخ الإطلاع: 2018/06/10

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل

بعد إدراك الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل، بادرت إلى تقديم حوافز وامتيازات خاصة للاستثمارات التي تقوم بتوظيف جزء كبير من اليد العاملة، وبالرغم من كل الجهود التي قامت بها لا تزال فرص الشغل المستحدثة متواضعة مقارنة بتلك التي توفرها الاستثمارات المحلية وبحجم الإمكانيات المتاحة.

جدول رقم (III-12): يوضح مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص للعمل خلال الفترة 2016/2006

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	67.280	99.22	5035015	74.83	866.563	92.11
الشراكة	245	0.36	843.135	12.53	27717	2.95
الاستثمار الأجنبي المباشر	283	0.42	850613	12.64	74296	4.95
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	528	0.78	1693748	25.64	74269	7.98
المجموع العام	67.808	100	6728763	100	940832	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

www.andi.dz

يتضح من خلال الجدول تواضع مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق مناصب للشغل، حيث من إجمالي 6708 مشروع قدر عدد المشاريع الأجنبية المباشرة بـ 528 مشروع أي بما يعادل 1693748 دج موفرة 74269 منصب شغل أي بنسبة 7.98%وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الاستثمارات المطية والتي قدرت 92.11%ويعود ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى[1]، بالإضافة إلى أن جزء هام من مشاريع الاستثمار الأجنبي أي مشاريع إنجاز (مشاريع عقود المفتاح في اليد).

المبحث الثالث: الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية تجعلها مستقطبة أكبر قدر ممكن من التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الجهود المبذولة التي من شأنها أن تعمل على خلق بيئة مناسبة تسهم في إنجاح سياسيات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المطلب الأول: المؤهلات الخاصة لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر

تتمتع الجزائر بكثير من المقومات والمؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري الملائم والجانب لرؤوس الأموال الأجنبية نتيجة موقعها الجغرافي الذي يتوسط بلدان المغرب العربي، والمطل على بلدان أوربا الغربية بشريط ساحلي يقدر بـ 1200كم، ومساحة شاسعة (2381741كم^2)[2] كما تمتلك الجزائر خطا وافرا من الموارد الطبيعية أهمها احتياطي البترول والغاز اللذان يشكلان أكبر مصدر للعملة الصعبة للبلاد حيث تمثل مداخله 22.4%من الموازنة العامة و34.7% من الناتج المحلي الإجمالي و15% من الصادرات عام 2010، وتحتل الجزائر في الساحة الطاقوية الدولية المرتبة 17 في مجال الاحتياطات النفطية وامتلاكها لتاسع أكبر احتياطي عالمي من موارد الغاز سنة (2012)[3]، بالإضافة إلى الثروات المعدنية حيث يدخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع كالحديد والفوسفات أما مساحة الأراضي الزراعية قدرت سنة 2011 حوالي 8440500هكتار أي نسبة 3.15%من مجموع المساحة الإجمالية للبلاد، وقدر عدد العاملين في قطاع الزراعة 12% من إجمالي المشتغلين، وقدرت القيمة المضافة في القطاع الزراعي بـ9% من إجمالي الناتج المحلي و10.3% من النمو السنوي سنة (2012)[4].

1-شبكة المواصلات:

تمتلك الجزائر بنية تحتية تساعد على طلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي 112039كم بالإضافة إلى 4200كم من السكك الحديد منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية، وفيما يتعلق

---

[1] بوخورس عبد الحميد وبلعبيدي عايدة عبير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة 16/15 نوفمبر 2015، ص16.

[2] Guide invertir en Algérie (Algérie : KPMG, 2014) P14, http://wwwkpmg.com/dz/fr/issuesandin (consulté le: 13/06/2015).

[3] Les hydro coutures en Algérie : chiffres, clefs « trésor direction général (novembre 2013 ; P.P 1-2.

[4] القيمة المضافة في قطاع الزراعة (أمن إجمالي الناتج المحلي) "البنك الدولي" (د،ت) http://data /indicator/NV.AGR.TO, 75 albankaldawlé.org.

بالنقل الجوي والبحري فيوجد بالجزائر حوالي 11 ميناءا تجاريا وميناءات البترول إلى جانب 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا تتوزع مختلف مناطق القطر الوطني.

2-شبكة الاتصالات:

سعت الجزائر إلى تشجيع الرقمية في الصناعة الوطنية من تحرير قطاع الاتصالات والسماح للخواص والأجانب بالاستثمار في هذا القطاع باعتباره من أهم الشروط التي يضعها المستثمر الأجنبي في اتخاذ أي قرار للاستثمار في أي دولة، هذا ما أدى إلى ارتفاع عدد مشتركي الهاتف النقال بـ97.9 لكل 100فرد ومستخدمي الانترنت لكل منزل 19.4 مليون سنة 2015.

3-الموارد البشرية:

حققت الجزائر تقدما ملموسا نحو تحسين المؤشرات الاجتماعية والأهداف الإنمائية وفقا لمؤشر التنمية البشرية المنشورة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث احتلت المرتبة 93 من أصل 187 دولة سنة 2014 وبلغ متوسط نمو مؤشر التنمية البشرية 0.95% للفترة 2000-2013 أما بالنسبة إلى التعليم فيعتبر مجانيا وإلزاميا لمن دون 16 سنة في الجزائر حيث بلغ معدل القراءة والكتابة لمتوسط عمرين 15 و24، كما وضعت الدولة استراتيجية وطنية لمحو الأمية من سن 10 وما فوق حققت ما نسبته 18% سنة 2013 مقابل 22% سنة 2008 كما عرفت الجامعات ومراكز التكوين تخرجا سنويا قدر بـ 1.5 مليون طالب بالتعليم العالي و287327 متربصا بمراكز التكوين خلال 2014-2015.

4-حجم السوق:

تمتلك الجزائر سوقا داخلية هائلة بالمستهلكين يقدر عددهم بـ 38.7 مليون نسمة سنة 2014 بمعدل نمو 2.07% وكثافة سكانية تقدر بـ (16 للفرد بالكم^2)[1] ما يجعل الاستهلاك كبيرا للمواد المصنعة، ومواد التحضير إذ تستورد ما قيمته 1195 مليار دولار سنة 2014 وبالنسبة إلى متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسن من 1500دولار عام 1995 إلى 5910 دولار لعام 2014 بمعدل نمو 8.4% للفترة (2013-2014)[2]، هذا ما يدل على تحسن القدرة الشرائية للأفراد، ويعتبر مؤشرا محفزا لدخول الاستثمارات الأجنبية.

5-المؤشرات الاقتصادية الكلية:

تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد بعد العشرية السوداء التي عانت فيها الجزائر من ويلات الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن الماضي وإضافة إلى تنامي عائدات النفط، وتتضح ملامح هذا الاستقرار من خلال المؤشرات الاقتصاد الكلي إلى تحسن كبير فيها خلال فترة الدار ستة حيث سجل ما يلي:

جدول رقم (1-3): تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي للفترة 2007-2014 بالنسبة المئوية

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان المدفوعات	22	20.8	2.8	9.0	10.1	8.8	7.8	6.2

[1]-جغرافيا الجزائر 2014 (الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات 2014)، ص7.

[2]-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص25.

PIB								
الحساب الجاري PIB	22.8	20.1	0.3	7.5	99	8.1	8	5.2
المديونية الخارجية PIB	4.24	3.53	4.14	3.52	2.21	1.89	1.66	1.46
احتياطي الصرف (مليار دولار)	11.2	143.1	148.9	126.9	162.2	193.9	197	197
معدل البطالة	11.3	10.2	10.3	9.9	10	11	9.8	10.6
التضخم	3.7	4.8	5.8	3.9	4.5	8.9	3.3	4.5
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	4.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)

http://www.ons.dz.index.dzph

يتبين من خلال الجدول أن الجزائر تمكنت من تحسين وضعيتها المالية الخارجية مثمنة على مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي، حيث حقق الميزان المدفوعات فائضا معتبرا ومتواصلا نتيجة تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى تراكم احتياطات الصرف لتصل إلى 198 سنة 2012 امتداد جزء من ديونها الخارجية، كما سجل الحساب الجاري فائضا فاق 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008، أما فيما يخص معدل التضخم فبعد الاستقرار الذي عرفه لعدة سنوات ارتفع ليبلغ ذروته بـ 8.9% سنة 2012 نتيجة ارتفاع معدلات الإنفاق العمومي لبرامج الإنعاش الاقتصادي المنتهجة الأجور لمختلف القطاعات الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى تدخل السياسة النقدية للسيطرة عليه لتنخفض معدلاته ليصل إلى 3.3%سنة 2013 فضلا عن ذلك فقد عرف معدل البطالة تذبذبا في نسبه، حيث بذلت الحكومة جهودا من أجل احتوائها لتصل إلى 10.6%سنة 2014، كما حقق معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا مستمرا وصل إلى 4.1% سنة 2014 لينعكس على الاقتصاد الجزائري من خلال إطلاق الدولة مجموعة من البرامج التي تدعم النمو الاقتصادي.

6-جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال العلاقات الدولية الإقليمية:

من أجل تحسين مناخها على المستوى الدولي عبرت الجزائر عن حسن نيتها ورغبتها بالاندماج في الاقتصاد العالمي بانضمامها إلى التكتلات الاقتصادية وتوقيع العديد من ثنائية متعددة الأطراف والمتعلقة بترقية وتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، كما صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل والضمان للاستثمارات والتحكيم الدولي التي تكفل حرية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها منها: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الاتفاقية الدولية لتسوية نزاعات الاستثمار، هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: معوقات تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد سعت الجزائر جاهدة في سبيل الوصول إلى معنى الاستثمار الأجنبي الحقيقي داخل نطاقها الجغرافي، ومن أجل نيل هذا الصف يطالب المستثمرون الأجانب السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفجوات والتقليص من معوقات التي تحول دون ذلك التي يمكن أن ندرجها في:

I.العراقيل الطبيعية والمادية:

إن من أهم العراقيل التي تواجهها أو تعاني منها الجزائر هي العراقيل الطبيعية والمادية

1)العراقيل الطبيعية: إن من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار حيث بعد الإجراء الخاص للحيازة على العقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة أرض عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قد يكبل المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار وهذه الهيئات ممثلة في:

1. وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة والتهيئة.
2. وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار.
3. الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية.
4. وكالة (CAPLI) التي تتولى الرد على طلبات المستثمرين على المستوى الولائي لهذه الوكالات يجب أن تقدم قائمة الأراضي الموجهة للمشاريع الاستثمارية مع إبراز الطابع التقني لكل قطعة أرض.

2)العراقيل المادية: تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار رأي الاقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، لا يزال النظام المصرفي في الجزائر يتميز بمراقبة دائمة للدولة المالكة التي تفرض قرارها على المؤسسة المصرفية، أما عن خدمة البنك المقدمة والتي تعتبر كلاسيكية في الوقت الراهن وتتطلب مدة طويلة كنظام والعمليات الأجنبية[1].

II.العراقيل الاقتصادية والسياسية:

إن العراقيل الاقتصادية والسياسية هي العراقيل التي تكون السبب الرئيسي لطرد المستثمر الأجنبي:

1)العراقيل الاقتصادية: تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائرية، هذا التردد مبني على تخوف اتجاه هذه العراقيل التي قد تفوق في حجمها أو نتائجها التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا المجال ويمكن سرد أهم هذه المعوقات فيما يلي:

-سوء السير الذي يميز بعض المواقف التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء السير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء سبب سوء التسيير والتنظيم على مستوى

[1] بحلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006، ص7.

الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط لضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة[1].

2)العراقيل السياسية: كما هو معلوم لدى الجميع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدول، خاصة وان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات متعددة الجنسيات لا يكون كبيرا إلا بتوفير علل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي، حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار ولهذا سنتعرض لهذين الأمرين:

أ) الوضع الأمني: تعاني الجزائر من الأزمة الحادة التي تعود بدورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013، ثم تلتها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث عين صالح لسنة 2006، والتي كانت لها آثار وخيمة وتسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة.

ب) عدم الاستقرار السياسي: مرت الجزائر بالعديد من الاضطرابات وظروف سياسية صعبة في فترة التسعينات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، فعدم الاستقرار للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار نأخذ على سبيل المثال حكومة قطعت أشواطا في التفاوض مع المستثمرين الأجانب ثم يأتي هذا المستثمر فيجد رئيس حكومة آخر وطاقم جديد ويجد إطارات أخرى تحكم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهذه التغييرات في السوق تدخل الشك والريب في نفوس المستثمرين حول وجود حالة عدم الاستقرار[2].

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الآفاق المستقبلية للاستثمار في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عمليتي إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تدفقات الاستثمار ثم تدعيمه وتعزيز الثقة بين الجزائر والمتعاملين الأجانب، وهذا لا يكون إلا إذا كرست السلطات الجزائرية كل جهودها لإزالة المعوقات التي ذكرناها سابقا والتي تقف كحاجز أمام نجاح السياسة، فيجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح الاستثمار الأجنبي في الجزائر، خاصة أم هذه الأخيرة تمثل موردا هاما بالنسبة للمتعاملين الأجانب، ومن أهم الآليات التي من شأنها أن تعمل على خلق بيئة مناسبة تسهم في إنجاح سياسات واستراتيجيات ما يلي:

1-إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة:

وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على البيروقراطية والتعصب المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية وشتى صور الفساد وفرض سيادة القانون، وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات

[1] صالح مفتاح ودلال بن سمية، واقع تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 4، 2008، ص 125.

[2] محمد ربفي: مرجع سابق، ص170.

الاستثمارية وإصدار التأشيرات والتصاريح، مع تشكيل محاكم متخصصة للفصل في قضايا الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية[1].

2-العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية:

ويتطلب ذلك تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الاقتصادية، تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية والاجتماعية من خلال توفير الحريات ووضوح الحقوق والواجبات من الناحية السياسية وتنامي ا إدراك بأهمية مردودية عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاجتماعية، تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبة بشكل عام، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية[2].

3-تثمين الثروات والموارد الاقتصادية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:

ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها، وهو شأن الصناعة البتروكيماوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل وإحداث صادرات خارج المحروقات التي لها دور بارز في التجارة الخارجية، فمن خلال دعمها الفعلي بتحقيق ا إجراءات البيروقراطية وإزالة العقبات من أمامها ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة ويمكن أن يجسد تدريجيا بموارد مالية خارجية بديلة للمحروقات[3].

4-تعزيز الانفتاح التجاري والاندماج في الاقتصاد الوطني:

خلق سياسات انفتاحية ذات وجهة تصديرية تنافسية تنعش التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات، وخلق سياسات النقد الأجنبي، وكذلك حرية تمويل وانتقال الأرباح ورؤوس الأموال، وتسريع عصرنة وتحرير النظام الاقتصادي، خفض دور الدولة، ومواصلة برامج خوصصة مؤسسات القطاع العام والتعجيل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمزيد من الإصلاحات في هيكل التعريفة الجمركية.

الخاتمة:

شهدت الجزائر خلال الفترة 2016/2006 تطورا ملحوظا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعود ذلك إلى تحسن مناخ وبيئة الأعمال وتطور أداء بعض المؤشرات الاقتصادية، هذا فضلا عن تطور البيئة القانونية والمؤسساتية المنظمة للاستثمار.

[1]- سوالم صلاح الدين، إطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، ص12.

[2]- ثريا علي حسن الورقلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة قدمت إلى المصدر نفسه، ص191-192.

[3]- ثريا علي حسن الورقلي، مرجع سابق، ص25.

وبناءا على دراسة بيئة الاستثمار في الجزائر نسبة لمحددات المقاربة يمكن القول أن مناخ الاستثمار في الجزائر يستوفي لتلك المحددات غير أن تأثيرها يبقى متفاوت، حيث نستخلص من خلال الدراسة أن مزايا الموقع والملكية تلعب دور كبير في جذب الاستثمار مقارنة بمزايا التدويل وذلك على اعتبار أن الجزائر تحتل موقعا جغرافيا متميزا وثروات طبيعية هائلة، بالإضافة إلى تحسن أدائها في المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسين ترتيبها في بعض المؤشرات النوعية أما بالنسبة لمزايا التدويل فالجزائر لا زالت تعاني من العديد من الصعوبات خاصة على المستوى العالمي من حيث حماية الملكية والمستثمر الأجنبي بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الإطار.

الخاتمة

رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم ترق المستوى المطلوب الذي كان متوقعا من وراء التوسع في منع الحوافز والتسهيلات للمستثمرين، وذلك لجملة من العوائق أمام عملية انسياب رؤوس الأموال، أهمها ضعف فعالية النظام المالي. يفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية، وضعف أداء بورصة الجزائر ، ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد نتيجة انتشار القطاع الموازي ومستويات الفسالاد وثقل الجهاز الإداري في كل المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر بسبب تعميق البيروقراطية والرشوة،وكذا مشكل العقار وعدم الترويج أكثر للفرص الاستثمارية التي تزخر بها الجزائر.

وفي ضوء ما توصلنا إليه من نتائج واستنتاجات، وبغية تطوير المناخ الاستثماري في الجزائر، ليصبح أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإننا نوصي بالآتي:

- أهمية تطوير كفاءة الجهاز المالي والمصرفي والاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة لضمان توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية على أسس الجدوى الاقتصادية.
- تطبيق نظام ضريبي عصري والاعتماد على الهندسة الضريبية الملائمة لتشجيع وترقية الاستثمار من خلال تحديد المجلات والأنشطة التي يكون فيها الإعفاء أو الحافز منتجا وفعالا ويحقق ميزة حقيقية للمستثمرين ولا يكلف تكلفة مبالغا فيها لخزينة الدولة.
- الاستثمار في عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح أسواق العمل ورفع مستويات التعليم والتدريب والإدارة للتخلص من الفساد وتوفير محيط أعمال شغاف وحال من البيروقراطية والرشوة.

قائمة المصادر و المراجع

1-الكتب:

- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2003.
- بجاوية سهام، الاستثمار العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر،2005.
- بوخورس عبد الحميد وبلعبيدي عايدة عبير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة 16/15 نوفمبر 2015
- حميد الجميلي: دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا،2005.

2-الرسائل الجامعية:

- زين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، عمان، 2012.
- سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس، الأردن، 2003.
- سعيدي يحي تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة ف فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر ،مصر، السعودية.-
- شقرز ادزعتيب، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع آفاق مجلة العلوم الاقتصادية" ، جامعة
- صديق محمد أبكر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في السودان1990-2002، رسالة ماجستير، جامعة أمد رمان الإسلامية، 2004.
- صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، ط2، مصر، 2003.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ، دار الكبيرة، عمان، 2006. -

- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون العربي، المنظمة العربية لتنمية الإدارة، القاهرة، مصر، 2009.
- قطب مصطفى ساتو، الاستثمار أحكامه، وضوابطه في الفقر الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2015.
- محمد بتير عليه، القاموس الاقتصادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون سنة.
- محمد خيصرأحمد08 مبكرة، الجزائر، 2008.
- محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم، مذكرة الماجستير في القانون تخصص الأعمال ، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، ط1، دار النفائس الأردن،2006.
- هوشيار معروف، "الاستثمار والأسواق المالية"، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2003

3--الأوراق البحثية(المجلات):

- منور أو سرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي/ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر، العدد الثاني،2004.
- بحلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006.
- بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس.
- صالح مفتاح ودلال بن سمية، واقع تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 4، 2008.
- طلبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
- فريد النجار الاستثمار الدولي و التنسيق العربي مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2004.
- في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12،
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات نشرة ضمان الاستثمار بنشرة ضمان الاستثمار الفصلية، عدد خاص، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المناخ الاستثماري للدول العربية، 2016.
- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر 2010.
- وصاف سعيدي، محمد قويديري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر العدد الثامن2008ي العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2006-2007
- يوسفي رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس، سطيف، الجزائر، 2005.

4 -التقارير:

إبراهيم أمال، سلايكية ظريفة، مداخلة قنوات التعجيل التغير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو مفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

جغرافيا الجزائر 2014 (الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات 2014

حسن علي كريم، بعض خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية معهد الدراسات الإضافية، مؤثر أركويت العاشر،1986.

سوالم صلاح الدين، إطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل..

فؤاد موسى، التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية، القاهرة، فبراير، 1975.

كمال محمد عيسى المغيم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السودان

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الدولية العربية حتى نهاية 2013، الكوي

5- القوانين و المراسيم:

الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006

الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47

قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق 2 أوت 1993.

القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80، 17سبتمبر1966..

القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت1982.

-قانون 88-04 المادة 05 قانون 88-01.

القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16،1990.

قانون رقم 90-10المواد 184 185 186 نظام رقم 90-03 المادة 2 .

المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الجريدة الرسمية، العدد64.

المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

6-مواقع الأنترنت:

htt p// :www.ocde.arg.wviguer de 03/04/2018.

htt p // :www.ctubuddd- jecrar.com wviguer de 03/04/2018

Kahm(ph) Invertissaient en cyclope die dallez de dvont Inlerationiol,p19

P14http://wwwkpmg.com/dz/fr/issuesandin (consulté le: 13/06/2015).

Les hydro coutures en Algérie : chiffres, clefs « trésor direction général (novembre 2013 ; P

الملخص:

من خلال هذا البحث تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساته على الدول المضيفة و المستثمرة و كذلك إلى واقعه في الجزائر، و ما تبع ذلك من تطورات في السياسة الضريبية لضمانات المقدمة لمستثمرين للأجانب كل هذه الجهود التي تقوم بها الجزائر من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشى و اقتصاد السوق من خلال إعطاء ديناميكية جديدة للقطاع الخاص و إعادة النظر في أساليب و أنماط الإنتاج و تعميق إصلاحات المنظومة التشريعية و القانونية ثم عرجنا على أهم العراقيل التي يواجهها المستثمرين الأجانب و كذلك العوامل المؤثرة على جلبه، ثم تطرقنا أيضا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية حيث قمنا بدراسة تحليلية لحالة الجزائر و معرفة مدى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و بناءا على هذا خرجنا بمجموعة من الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين و زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، النمو.